

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/42/949
26 April 1988
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الدورة الثانية والأربعون
البندان ٣٤ و ٨٦

الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي
تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم

البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، التي أُعدت طبقاً لقرار الجمعية العامة ٣٠٤/٤٣ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

المرفق

الخطة الخاصة بالتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطىالمحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٨- ١	أولا - معلومات أساسية
٥	٢١- ٩	ثانيا - المبرر والأهداف
٥	١١- ٩	ألف - أزمة أمريكا الوسطى : معلومات أساسية
٧	١٨- ١٢	باء - الخصائص الرئيسية للأزمة الحالية
١٠	٢١- ١٩	جيم - السلم والتنمية
١١	١٥٥- ٢٢	ثالثا - مجالات العمل ذات الأولوية
١١	٢٣- ٢٢	ألف - المعايير المستخدمة
١٤	٤٩- ٢٤	باء - برنامج الطوارئ
		١ - تقديم المساعدة الى اللاجئين والنازحين والعائدين الى أوطانهم
١٥	٣٩- ٣٥	٢ - المساعدة الغذائية
١٦	٤٣- ٤٠	٣ - الاحتياجات العاجلة من الطاقة
١٧	٤٩- ٤٤	جيم - برامج العمل العاجل
٢٠	٧٦- ٥٠	١ - الدين الخارجي
٢٠	٦٤- ٥١	٢ - تقديم تمويل لإعادة تنشيط السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وتخفيف حدة الاختلالات المؤقتة في ميزان مدفوعات البلدان
٢٣	٧٦- ٦٥	دال - إعادة التنشيط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ...
٢٦	١٥٥- ٧٧	١ - إعادة التنشيط الاقتصادي
٢٦	١١٧- ٧٧	٢ - التنمية والاجتماعية
٢٧	١٥١- ١١٨	٣ - مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي وتمويل المشاريع
٤٦	١٥٥- ١٥٢	رابعاً - الجوانب المؤسسية والمتمثلة بالقدرة الإدارية
٤٧	١٦٢- ١٥٦	خامساً - دور منظمة الأمم المتحدة
٤٩	١٧٣- ١٦٣	سادساً - المسؤولية الداخلية والدولية
٥١	١٨٠- ١٧٤	سابعاً - الآليات المؤسسية لتنفيذ الخطة
٥٣	١٨٦- ١٨١	

أولا - معلومات أساسية

١ - أعلن رؤساء غواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا في ديباجة اتفاقات اجتماع امكيبولاس الثاني (إجراءات إقامة سلم وطيء ودائم في أمريكا الوسطى ، أنظر A/42/521-S/19085 ، المرفق) ، مؤكدين : " إن لدينا في أمريكا الوسطى سُبل السلم والتنمية ، لكننا نحتاج الى مساعدة لتحقيق ذلك . ونطالب بمعاملة دولية تضمن حدوث التنمية حتى يصبح السلم الذي ننشده سلما دائما " .

٢ - وقد توخت هذه الاتفاقات إجراءات تصلح للتطبيق على المجتمعات التي تحقق تقدما مناسباً نحو السلم والمصالحة الوطنية : وقف القتال ؛ إقامة الديمقراطية ؛ إجراء انتخابات في كل بلد ؛ إيقاف تقديم المساعدات الى القوات غير النظامية أو حركات المتمردين ؛ حظر استخدام الأرض الوطنية في السماح بشنّ عدوان على دولة أخرى أو إعداده ؛ رعاية اللاجئين والمشردين ؛ التفاوض في مجال الأمن والتحقق والحد من الأسلحة . كما تشمل الاتفاقات اعترافاً صريحاً بالصلة بين السلم والتنمية . وقد أعرب الرؤساء في هذا الصدد عن اعتزامهم إنشاء "نظام للرفاهية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية" ، واتفقوا لهذه الغاية على "السعي مع للحصول من المجتمع الدولي على دعم اقتصادي غير عادي (البند ٩ من "إجراءات إقامة سلم وطيء ودائم في أمريكا الوسطى" ، A/42/521-S/19085 ، المرفق)" وهذه الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى إنما هي استجابة لمبادرة السلم المذكورة التي وقعها الرؤساء الخمسة للمنطقة دون الإقليمية .

٣ - والحقيقة أن الجمعية العامة ، وقد أحاطت علماً باتفاقات أمريكا الوسطى ، اتخذت القرارات ١/٤٢ المؤرخ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ و ٢٠٤/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وأعربت فيهما عن تأييدها لها بالإجماع . وحثت المجتمع الدولي على زيادة المساعدة التقنية والاقتصادية والمالية المقدمة الى بلدان أمريكا الوسطى . وطلبت من الأمين العام أن يضع خطة خاصة للتعاون لأمريكا الوسطى . وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٤/٤٢ من الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بإيفاد بعثة فنية الى بلدان أمريكا الوسطى لكي تقوم هذه البعثة ، بالتشاور مع كل حكومة من حكومات المنطقة ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وهيئات التكامل مثل الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، ولجنة العمل لدعم التنمية

الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الوسطى ، بتحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة . وطلبت من الأمين العام بوجه خاص أن يضع على أساس تلك الأولويات المحددة ، وبالتشاور الوثيق مع حكومات المنطقة والأجهزة والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، خطة خاصة للتعاون لأمريكا الوسطى ، على أن تقدم ، مراعاة للاحتياجات العاجلة ، في موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، كي تنظر فيها الجمعية العامة .

٤ - ولأداء هذه الواجبات ، عيّن الأمين العام السيد أوغوستو راميريس - أوكامبو ، المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، منسقاً لأنشطة المنظمة ، وكلّفه بأن يقوم هو والسيد غيرت روزنتال ، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، بأول بعثة إلى أمريكا الوسطى للبدء في تنفيذ ولايات الجمعية العامة على أساس مشاورات مباشرة مع الأطراف المعنية . وتمت هذه البعثة فعلاً في الفترة من ٤ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . وكان العضوان الأخران في البعثة هما السيد غابرييل سيرى ، مدير المقرر الفرعي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المكسيك ، والسيد غييرمو فرنانديس دي سوتو ، مستشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وأرسل الأمين العام تقرير هذه البعثة ، وعنوانه "أسس خطة خاصة للتعاون الاقتصادي موضوعاً لأمريكا اللاتينية" إلى الرؤساء الخمسة في المنطقة في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

٥ - وقد عيّنت حكومات البلدان الخمسة في أمريكا الوسطى نواب رؤسائها مسؤولين عن تنسيق وترتيب كل ما يتصل بهذه الخطة . وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، شهد مقر الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى أول اجتماع لنواب الرؤساء مع الوزراء المسؤولين عن التكامل الاقتصادي ووزراء التخطيط . وبهذه المناسبة ، التقى السيد أوغوستو راميريس - أوكامبو بنواب الرؤساء للوقوف على اقتراحاتهم وآرائهم بشأن الوثيقة المعنونة "أسس خطة خاصة للتعاون الاقتصادي موضوعاً لأمريكا الوسطى" . وتم الاتفاق على أن تراعى ، خلال وضع الخطة الخاصة ، الخطة الطارئة لبلدان أمريكا الوسطى التي وردت في خطة العمل الفوري التي وضعتها هذه البلدان .

٦ - واجتمع نواب الرؤساء مرة أخرى في أوائل شباط/فبراير ١٩٨٨ في ماناغوا ، ونظروا في الوثيقة المعنونة "تقييم مبدئي للخطة الطارئة المتوخاة في خطة العمل الفوري" . واتفقوا على ضرورة تحسين الخطة بحيث توجد تطابقاً واضحاً بين الإجراءات

العاجلة والاجراءات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل . كما اتفقوا على ضرورة مواصلة الاتصال الوثيق بين الهيئات والاجهزة المسؤولة عن التكامل الاقليمي من أجل تنسيق جهود التعاون الدولي مع امريكا الوسطى ، وخصوصا مع بعثة الأمم المتحدة المسؤولة عن وضع الخطة الخاصة للتعاون ، عملا بقرارات الجمعية العامة (أصدر نواب الرؤساء اعلانا مشتركا يبين هذه التصورات) . كما نوقش التعاون الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد الأوروبي مع مفوض هذه المنظمة في ذلك الاجتماع .

٧ - وقد أوفدت البعثة الفنية في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وقابل أعضاء البعثة نواب الرؤساء والأفرقة التقنية لمختلف البلدان بهدف تحديد المشاريع والبرامج التي تمثل عناصر الخطة الخاصة للتعاون لأمريكا الوسطى حسب أولويات أمريكا الوسطى التي وردت في تقرير الأمين العام . ولتأمين أوسع مشاركة ممكنة من المؤسسات دون الاقليمية ، عقد اجتماع عمل في مدينة سان خوسيه بكوستاريكا في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ مع ممثلي الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، والأمانة التنفيذية للمجلس التنفيذي لأمريكا الوسطى ، ومعهد التغذية لأمريكا الوسطى وبينما ، ومعهد أمريكا الوسطى للإدارة العامة ، ومعهد أمريكا الوسطى للبحوث والتكنولوجيا الصناعية ، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ولجنة العمل التابعة لها لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الوسطى ، ومعهد البلدان الأمريكية للعلوم الزراعية .

٨ - وطلب الأمين العام ، عند وضع الخطة الخاصة للتعاون ، تعاون جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة . وكانت المساعدة التقنية الآتية من مختلف الوكالات اسهاما كبيرا سيسهل تنفيذ الخطة .

ثانيا - المبرر والاهداف

ألف - أزمة أمريكا الوسطى : معلومات أساسية

٩ - كانت اقتصادات بلدان أمريكا الوسطى ، منذ أوائل الخمسينات وحتى النصف الثاني من السبعينات ، تتطور بدينامية كافية . وقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في أمريكا الوسطى ٤,٦ في المائة خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦٠ ، و ٥,٩ في المائة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠ ، و ٥,٧ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٧ . وشهدت الفترة ١٩٧٧-١٩٥٠ تقدما قويا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، فقد اخذ

ينمو بمعدل سنوي قدره ٢,٢ في المائة . وكان العامل الأول في النهوض بهذا النمو هو الطلب الاجنبي على السلع الأساسية الأولية ، وخصوصا البن والموز والقطن والسكر ، ثم اللحم في الآونة الأخيرة . وكان توسيع الأسواق ، مقترنا باتفاقات التكامل دون الاقليمي ، بمثابة دفعة لانشاء أسلوب شان لتشجيع الحيوية الاقتصادية ، هو التصنيع الاقليمي . وأتاح هذا التطور الاقتصادي المواشي الفرصة لتوسيع وتحسين تنظيم مؤسسات القطاع العام والخاص ، وكان لذلك دور أساسي سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد امريكا الوسطى .

١٠ - وعلى الرغم من أن نمط النمو هذا كان إيجابيا الى حد كبير من حيث التطور الاقتصادي وإنشاء وتعزيز المؤسسات ، فإنه لم يجلب منافع كافية لطبقات عديدة من السكان . وقد انتشرت الحدية والتفاوتات الاجتماعية الخطيرة في معظم بلدان امريكا الوسطى .

١١ - وشهدت السبعينات ظهور أول أعراض انخفاض معدل النمو بصورة تدريجية ، وبلغت هذه الأعراض مداها في نقطة انعطاف منحنيات نمو الاقتصاد . كما أصبح واضحا في نهاية العقد تقريبا . وفيما يلي سرد لبعض العوامل التي تفسر هذه الحالة :

(أ) تسبب عدم استقرار الاقتصاد الدولي والطفرة المفاجئة في أسعار النفط في تدهور القطاع الخارجي بقدر كبير ، وعجزت عوامل الدفع الذاتية التي اوجدتها السوق المشتركة لامريكا الوسطى عن التعويض عن الآثار السلبية التي تترتبت على انهيار الطلب الخارجي . وقبيل نهاية العقد برزت توقعات غير ملائمة ومشبهة لعزيمة متخذي قرارات الاستثمار الخاصة ؛

(ب) حاولت الحكومات بصورة عامة أن تستخدم زيادة النفقات العامة للتعويض عن انخفاض الاستثمارات الخاصة . ولما طال أمد الكساد الذي اعترى الطلب الخارجي ، تدهورت المالية العامة وذلك بالإضافة الى اختلالات ميزان المدفوعات ؛

(ج) حاولت بلدان امريكا الوسطى الاقتراض من المصارف الدولية الخاصة لتخفيف حدة الكساد . وهكذا تراكمت ديونها الخارجية بسرعة وزادت اعباء خدمة هذه الديون خطورة الاختلالات المالية . ونظرا لتوفر الائتمان من المصرف التجاري والماسعي المبذولة لتشبيت الأسعار داخليا تم الاحتفاظ بعملات متنوعة مقومة بأكثر من قيمتها ، وشاع جو داخلي من التشكك والارتياب ، مما أدى الى فرار رأس المال على نطاق واسع ؛

(د) انخفض معدل النمو ونفذت بعض البلدان برامج ارتدادية للتكيف ، مما اوجد تخلفا اجتماعيا وتوترا اجتماعيا وسياسيا أو زاد منهما ؛ وأشارت هذه الأوضاع مخاوف جديدة في نفوس المستثمرين .

باء - الخصائص الرئيسية للأزمة الحالية

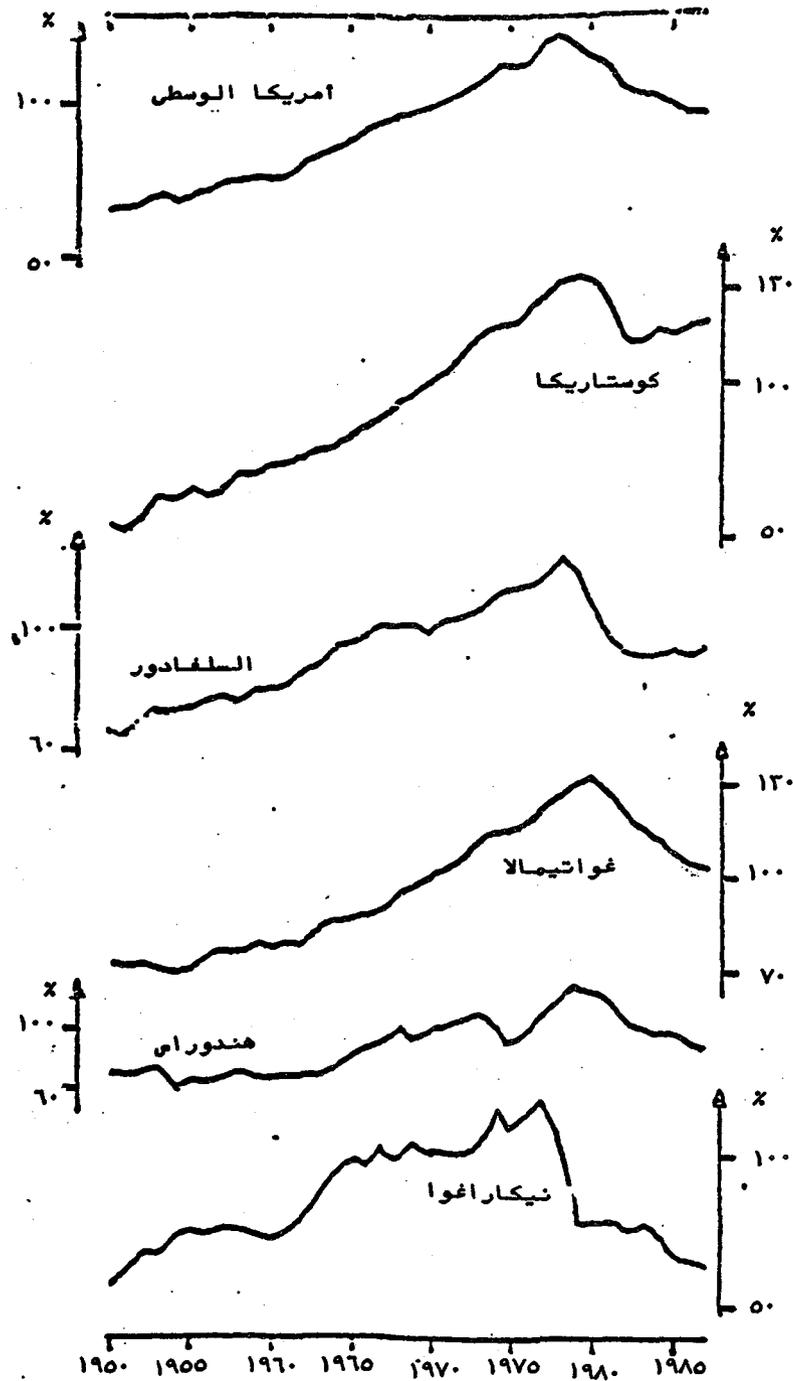
١٣ - انعكست الأزمة التي تعاني منها بلدان أمريكا الوسطى في تدهور مستوى أنشطتها الاقتصادية (انظر الجدول ١) ، وزاد الانتكاس الدولي تدريجيا خطورة معظم الاختناقات البارزة ، في المجالين المادي والمالي على حد سواء .

١٣ - وارغمت هذه البلدان إزاء هذه الاختلالات على تنفيذ سياسات تصحيحية . وفي بعض الحالات أظفي طابع رسمي على هذه السياسات من خلال عقد اتفاقات مع المنظمات المالية الدولية (عقدت هذه الاتفاقات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس ، مع اختلاف في الخصائص والتركيز وبعض التردد في عقدها خلال هذا العقد) ، تتعلق بعمليات إعادة التفاوض بشأن الديون الخارجية . وفي النهج الجديدة المتبعة تجاه السياسة القصيرة الأجل سمت أهداف توطيد الاستقرار على أهداف الانتعاش الاقتصادي . وسعت بعض البلدان جاهدة لتوسيع نطاق الصادرات غير التقليدية ، ولكن في حالات عديدة شارت صعوبات من جراء الاختناق المالي الذي كبح جماح عملية الاستثمار اللازمة لتحقيق ذلك الهدف . ومن ناحية أخرى ، وبخاصة في بلدين من البلدان الخمسة ، نفذت منذ بداية العقد اصلاحات اجتماعية واقتصادية ذات طابع هيكلية ، وهي الاصلاحات التي تتطلب عادة بعض الوقت قبل أن تؤتي ثمارها والتي عرقلت في غضون ذلك تنفيذ سياسات توطيد الاستقرار والتكيف .

١٤ - وزاد التوتر السياسي حدة نظرا لعدد من العوامل المعقدة ، منها وجود عوامل خارجية أشرت على التفاعل السياسي والاقتصادي في المنطقة دون الاقليمية . وفي معظم هذه الحالات ، أدى التوتر الى تخصيص المزيد من الموارد للأغراض العسكرية واذا كانت توجد مجابهات مسلحة خطيرة في بلدين ، فان البلدان الأخرى لم تخل من هذه المصاعب . وعلى سبيل المثال ، نزحت مجموعات كبيرة من اللاجئين من بلد الى آخر لاسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية بتأثير أعمال العنف .

١٥ - ويحصل معظم هذه البلدان على تعاون خارجي وافر بدرجات متفاوتة ، يشكل فسي بعض الحالات نسبة مئوية كبيرة من النفقات المالية ، وحتى من النفقات الجارية . ولاشك أن التعاون الخارجي الموجه الى أمريكا الوسطى قد اعتراه بعض القصور ، فهو قد

الجدول ١
أمريكا الوسطى : مؤشرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
(الأساس ١٩٧٠ = ١٠٠)



المصدر : اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استنادا إلى أرقام رسمية .

ساعد أولا على تعزيز الفئات المتنازعة وإدامة ومضاعفة الأعمال العسكرية الطابع ،
وثانيا ، وجه هذا التعاون لتنفيذ مشاريع زادت حدة الخلافات بين البلدان ، وشالسا ،
لم يواجه هذا التعاون في السنوات الأخيرة الى تعزيز عملية التكامل . وأخيرا ، اقترن
التعاون المالي المتعدد الأطراف في بعض الحالات بشروط كانت تتطلب إجراء عمليات تكيف
ارتدادية .

١٦ - وتتخذ الأزمة الاقتصادية في بلدان أمريكا الوسطى مظاهر مختلفة ، نذكر منها
بعض القيود ذات الدلالة :

(١) انكماش السوق المشتركة دون الاقليمية : إذا كانت الاختلالات الخارجية
وأعباء خدمة الديون الخارجية قد زادت خطورة ، فقد أصبحت الأرصدة غير المسددة
للتجارة دون الاقليمية العقبة الرئيسية التي تعترض عكس اتجاه انكماش التبادل
التجاري المشترك . ونظرا لنقص العملات الأجنبية ، فقد قل الاهتمام بصيانة المنشآت
الصناعية والهيكل الأساسية المادية . وبرزت كذلك فروق كبيرة في الأوضاع والنهج
فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية ، كما يستدل من تباين العمليات التضخمية أو
استراتيجيات التبادل المتنوعة ؛

(ب) فرار رؤوس الاموال والموارد البشرية الماهرة الى الخارج : هاجرت
رؤوس الاموال بكميات كبيرة من أمريكا الوسطى بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي
وجود مغريات لاستثمار الأموال في الخارج . وكانت الخسارة أيضا في الموارد البشرية
الماهرة وشبه الماهرة فادحة ، مما أضعف فرص تحقيق التنمية في المنطقة دون
الاقليمية ؛

(ج) انكماش الاستثمار : أدت الأزمة الى تدهور عملية تكوين رأس المال وقد
تحول جزء ، من التمويل الخارجي ، الذي كان يمكن أن يوجه نحو الاستثمار الانتاجي الى
خدمة الديون الخارجية أو لشراء سلع غير انتاجية ؛

(د) المنازعات السياسية والعسكرية : كان من شأن عدم الاستقرار السياسي
اغراء معظم الحكومات على تكريس موارد متزايدة للإنفقات الدفاعية ، وتأجيل تحقيق
الاهداف الاقتصادية والاجتماعية . وألحقت المجابهات المسلحة أضرارا بالهيكل الأساسي
والقطاع الانتاجي ، وبخاصة في السلفادور ونيكاراغوا . وقد اقترن هذا في حالة
نيكاراغوا بالقيود التجارية التي فرضت قبل ثلاث سنوات والتي تسببت في عرقلة
المصادر والإمدادات . وتعذر تذليلها حتى الآن ؛

(هـ) النازحون واللاجئون : اتخذ نزوح السكان داخل البلدان والهجرة من بلد الى آخر في امريكا الوسطى والهجرة الى الخارج سمات مقلقة من حيث التكلفة البشرية والتفكك الاجتماعي والاقتصادي الناجم عنها ؛

(و) زيادة التعرض للعوامل الخارجية : كلما ضعفت عملية التكامل وزادت حدة أزمة الديون الخارجية زاد الاعتماد على الخارج . فضلا عن ذلك ، أدت شروط التعاون الخارجي في بعض الحالات الى تقليص هامش المناورة في السياسات الاقتصادية الوطنية .

١٧ - وقد تسبب الكساد الذي اعتري النشاط الاقتصادي في ارتفاع معدلات البطالة أو نقص العمالة على الرغم من هجرة السكان بصورة جماعية . ومن المحقق أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد كان في عام ١٩٨٧ ، في المنطقة دون الاقليمية ككل ، في نفس المستوى الذي كان عليه قبل عقدين . وبلغ التأخر أدناه في كوستاريكا (١١ سنة) ، مقابل التأخر في السلفادور ونيكاراغوا (أكثر من ربع قرن) . وقد ساعد هذا على تدهور الاستهلاك الفردي ومؤشرات الرفاه السكانية الأخرى . وقد تم تخفيض الأجور والمرتببات بالقيم الحقيقية تخفيضا كبيرا في جميع البلدان تقريبا ، على الرغم من أن السياسات التقييدية استطاعت بمعوبة تخفيض الاختلالات المالية واختلال ميزان المدفوعات .

١٨ - ومجمل القول انه على الرغم من وجود فروق كبيرة بين البلدان ، فلا تزال الحالة الاقتصادية خطيرة في المنطقة دون الاقليمية . ويعتبر الاختناق الخارجي ، وانكماش الاستثمار ، وتخلف المصانع الانتاجية ، والبطالة المكشوفة والمقنعة ، والتخلف الاجتماعي بمثابة تحديات عظيمة تنتظر الحل .

جيم - السلم والتنمية

١٩ - يطور اقتصادات امريكا الوسطى الحديث وجود تفاعل وثيق بين السلم والتنمية . ويزيد الاضطراب السياسي خطورة المشاكل الاقتصادية الى حد كبير ، بينما يزداد الانتكاس ، وما ينطوي عليه من تكاليف اجتماعية ، حدة التوتر السياسي . وهكذا ، فإن الأزميتين السياسية والاقتصادية^(١) تعزز إحداها الأخرى لأنهما تدوران في حلقة مفرغة . إن تحقيق السلم سيساعد على الخلاص من هذه الحلقة المفرغة وفتح الطريق أمام إنعاش الاقتصادات .

٢٠ - لقد بلى نموذج النمو الدينامي للزيادة في أمريكا الوسطى وحلت محله أخطر الاختلالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في التاريخ المعاصر للمنطقة دون الاقليمية . وأصبح عدم التكافؤ الاجتماعي وانتشار الفقر بمثابة عوامل تزيد حدة التوتر وتوجد المنازعات . ويتطلب السلم تحقيق تنمية تضمن الحياة الكريمة للسكان والاحترام لحقوق الإنسان .

٢١ - ويتطلب تنفيذ اتفاقات اسكيبولاس وإعمال الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي توفير الارادة سياسية والتصميم السياسيين لتعزيز السلم والتنمية في المنطقة . وإذا كان السلم شرطا ضروريا للتنمية ، فإنه لا يكفي أن يكون مطلوباً بمفرده ، ولا بد بلا جدال من بذل جهود دائمة ومنتظمة للتغلب على المصاعب التي حالت دون تحقيق النمو وعقدت المشاكل السياسية في المنطقة دون الاقليمية . ولاشك أن أبناء أمريكا الوسطى - من حكومات ومجتمعات مدنية - هم المسؤولون في المقام الأول وإن كان لا غنى عن الحصول على الدعم السياسي والتعاون الدوليين .

ثالثاً - مجالات العمل ذات الأولوية

ألف - المعايير المستخدمة

٢٢ - تتسم الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى بثلاث خصائص . الأولى أن الخطة تركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تتصل اتصالاً مباشراً بالحفاظ على السلم وتوطيده ، وهذا يضيء عليها طابعاً "خاصاً" و "استثنائياً" . والثانية أن من المعتمد أن يكون التعاون والدعم المعبّان لهذا الغرض مكملين لما تتلقاه بلدان أمريكا الوسطى بالفعل من تعاون ودعم من المجتمع الدولي ومتميزين عنهما ، وأن يقدماً ، إن أمكن ، بشروط أكثر مؤاتاة . والثالثة أن من المستصوب أن تتماشى إجراءات الخطة مع أولويات حكومات المنطقة وتكمل جهودها الإنمائية الوطنية .

٢٣ - وأوضحت المشاورات التي جرت مع الحكومات ، إلى حد كبير ، أن الأنشطة المتصلة بإحلال السلم تتماشى مع تلبية الأولويات الوطنية الرئيسية للبلدان . وعلاوة على الاختلافات الموجودة في درجة التنمية وأهداف السياسات الوطنية ، هناك درجة عالية من التقاء المصالح ناشئة عن الترابط الجوهرى للآلية الإنتاجية وعن أن بلدان أمريكا الوسطى تواجه مشاكل مشتركة وتتطلع إلى تحقيق نفس الاماني .

٢٤ - وفي الوقت نفسه ، وبالنظر إلى حجم العقبات التي تقف في وجه تحقيق الاستقرار ، والحاجة إلى عكس الاتجاهات الارتدادية بأسرع وقت ممكن ، وتوجيهات الجمعية العامة نفسها التي تشير إلى "الاحتياجات العاجلة" للمنطقة ، ينبغي التركيز على تحديد الإجراءات التي تترتب عليها آثار قصيرة الأجل . ورغم أنه يجب ألا يفرب عن البال الأفق الطويل الأجل للتنمية في أمريكا الوسطى (تحديث القطاعات الإنتاجية وتوزيع أكثر إنصافاً لثمرات النمو) ، فإنه ينبغي تركيز الاهتمام على المشاريع التي يمكن البدء في تنفيذها خلال السنوات الثلاث القادمة .

٢٥ - وقد آلت الحكومات على نفسها أن تسعى إلى بذل جهد تنظيمي . فمن ناحية تحقق الحكومات تقدماً في وضع اقتراح متسق يتعلق بالأولويات الوطنية والإقليمية التي يمكن أن تحظى بالتعاون الأجنبي (انظر خطة العمل الفورية لحكومات أمريكا الوسطى) . ومن ناحية أخرى فإن من المستصوب تنظيم التعاون الأجنبي ، وتوجيهه صوب عدد محدد من الأولويات المتفق عليها بالتراضي . وهذا الأمر ملائم بمسألة خاصة في ضوء انتشار المبادرات الأجنبية في المناخ الدولي المستعد بصورة استثنائية للمساعدة على نجاح اتفاقات اجتماع اسكيبولاس الثاني .

٢٦ - وينص "الالتزام بالسلم والتنمية والديمقراطية" (انظر A/42/844-S/19314 ، المرفق) ، الصادر في أكابولكو في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ عن رؤساء البلدان الأعضاء في الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر ، على تقديم الدعم لأمريكا الوسطى ، ولا سيما في فقراته ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ . وقامت المكسيك مؤخراً ، وفقاً لأحكام ذلك الاتفاق ، بإنشاء برنامج شامل للتعاون الاقتصادي والمالي لأمريكا الوسطى ، يزود المنطقة دون الإقليمية بالدعم في المجالات المالية والتجارية والتقنية .

٢٧ - وتجب الإشارة أيضاً إلى أن وزراء خارجية مجموعة الثمانية (الأرجنتين ، أوروغواي ، البرازيل ، بنما ، بيرو ، فنزويلا ، كولومبيا ، المكسيك) أعلنوا ، في اجتماعهم المعقود في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، بأنهم يرحبون بخطة التعاون الاقتصادي التي وضعتها الأمم المتحدة لأمريكا الوسطى .

٢٨ - وفضلاً عن ذلك ، يعمل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، منذ مطلع عام ١٩٨٨ ، على وضع برنامج للتعاون يستهدف بلدان أمريكا الوسطى . وينبغي التركيز في هذا السياق على أن الاتحاد رحب بقيام بلدان البرزخ بتقديم خطة عمل عاجلة لإعادة التنشيط

والتنمية الاقتصادية في المنطقة ، مبدئيا استعداده للتعاون في تنفيذها (انظر A/43/258-S/19691 ، المرفق الأول) . وتعتبر تلك الخطة بمثابة مقدمة تمهيدية لتنفيذ الخطة المتوخاة في قراري الجمعية العامة ١/٤٣ و ٢٠٤/٤٣ والتي يجب أن تُنسق معها . وثمة مبادرة أخرى في هذا الميدان تتمثل في "مشروع إعادة تنشيط السوق المشتركة لأمريكا الوسطى" الذي قدم إلى الهيئة السويدية للتنمية الدولية لكي تنظر فيه .

٢٩ - وقد صممت الخطة لتقدم الدعم لتنفيذ اتفاق إقرار السلم والاستقرار في المنطقة . وبعد أن تُدرس وتُحدد مشاركة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، ستُنسق مع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى التي ستتعاون في هذا المسعى . وسيجري ترتيب مشاركة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في مختلف الإجراءات المحددة في الخطة عن طريق اتفاق مع بلدان أمريكا الوسطى .

٣٠ - وهناك مطلب آخر يجب تحقيقه في مهمة توسيع الإمكانات الحقيقية للتنمية ، وهو ضمان توفر قدر أكبر من الموارد الأجنبية لدعم مشاريع وبرامج الخطة الخاصة . ويتعين بالضرورة التوفيق بين احتياجات بلدان أمريكا الوسطى وقدرة المجتمع الدولي على تقديم المساعدة في إطار نهج متعدد الأطراف وتعددي لا يمارس التمييز فيه على أسس سياسية .

٣١ - ويتمثل الهدف الأساسي في إعادة إرساء عاملي الحفز للنمو التاريخي لأمريكا الوسطى ، المشار إليهما من قبل ، على أسس جديدة وهما : الطلب الدولي والطلب دون الإقليمي . ومن الضروري ، تحقيقا لهذه الغاية ، تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين اندماج بلدان أمريكا الوسطى في الاقتصاد الدولي . وينبغي أن تكون إعادة تنشيط عملية التكامل ، بدورها ، جزءا من عملية إعادة تشكيل السياسات وبرامج العمل . وهناك علاقة وظيفية بين الإنتاج لأغراض الاستهلاك المحلي ودون الإقليمي ، والإنتاج لأغراض الأسواق الأجنبية ؛ فزيادة الإنتاج للاستهلاك المحلي تُخفف التكاليف بما من شأنه الاستفادة على نحو أفضل من الطاقة المركبة وزيادة القدرة على التنافس في الأسواق الدولية ، في حين أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة دخل السكان ، ويزيد بذلك الطلب على السلع المنتجة في المنطقة .

٣٢ - وخلاصة القول إن الحكومات قد حددت أوجه الترابط في الاستراتيجيات المتعلقة بإنعاش اقتصاداتها وتنميتها ، التي لا غنى لها عن مساعدة المجتمع الدولي . وتتضمن الخطة هذه الأولويات ، وتشير إلى القنوات الرئيسية للتعاون الخارجي التي يجب

تحديدها ، والقنوات المتعلقة بالبرامج التي تمر في حالة متقدمة من النضج . ولذلك فإن الإجراءات المقترحة لا تشكل خطة مغلقة . وعلى النقيض من ذلك تمثل الخطة نقطة انطلاق تتطلب المتابعة والتوسع . وسيكون من الضروري توحيد التدفقات المقترحة للتعاون ، ووضع بدائل جديدة وإدماج المشاريع مع الدعم التقني الراسخ جيدا . وبهذه الطريقة يتسنى تغذية عملية ستمكن المنطقة من إنشاء أولويات جديدة وزيادة الدعم المالي الذي يتم الحصول عليه من الخارج .

٣٣ - وكما هو مبين أعلاه ، تلبي مجالات الأولوية الهدف الثنائي الغرض المتمثل بالاسهام في تحقيق السلم والانسجام مع الأهداف الرئيسية لبلدان أمريكا الوسطى . ومن الطبيعي أن تجرى محاولة لمعالجة المشاكل الإنمائية الضاغطة التي تواجهها البلدان ، والاستفادة من الأثر المضاعف للبرامج ذات النطاق الإقليمي . وتم تصنيف مشاريع الخطة على أساس أولويات الحكومات ، في الفئات التالية : (أ) مشاريع تلبي احتياجات الطوارئ الناشئة عن النزاعات المسلحة والجفاف الأخير ؛ (ب) مشاريع عاجلة أخرى تتطلب اتخاذ إجراء فوري ، مثل المشاريع المتعلقة بالديون وبالحاجة إلى التمويل من أجل إعادة تنشيط التجارة داخل الإقليم ؛ (ج) مشاريع تتصل بإعادة التنشيط الاقتصادية وتوطيد الترابط والتكامل بين البلدان ؛ (د) ومشاريع تتصل بالمشاكل الاجتماعية ، ولا سيما المشاريع المصممة لمناهضة الغاظة . وتغطي الفئتان الأخيرتان المشاريع التي تحظى بفرصة بدء تنفيذها خلال السنوات الثلاث القادمة ولكن لا يمكن الحصول على نتائجها إلا في الأجل المتوسط .

باء - برنامج الطوارئ

٣٤ - تتضمن الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي احتياجات ومتطلبات فورية ناشئة عن حالة الطوارئ السائدة في المنطقة وتشمل في جملة أمور ما يلي :

(أ) أشار الحرب من حيث تعبئة السكان غير الطوعية واصلح الأضرار المادية ؛

(ب) انعكاسات جفاف عام ١٩٨٧ ، الذي خفض من إنتاج الحبوب ومن مقدار الطاقة المتوفرة .

١ - تقديم المساعدة الى اللاجئين والنازحين والعائدين الى اوطانهم

٢٥ - يمثل وقف الأعمال العدائية في أمريكا الوسطى تحديات ذات طبيعة خاصة . فقد شهدت سنوات النزاع العشر الأخيرة فعلا نزوح السكان وهجرتهم بأعداد مشيرة للفرع . ولا يمكن بالضبط تحديد عدد الأشخاص المتضررين . ولا توجد معلومات دقيقة عن اللاجئين باستثناء ما يتعلق بالسكان الذين يتلقون رعاية مباشرة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وقد اعتبرت حكومات أمريكا الوسطى في خطة عملها الفورية أن ثمانين في المائة تقريبا من حوالي ٨٢٠ ٠٠٠ من اللاجئين والعائدين الى اوطانهم والنازحين في بلدان المنطقة يحتاجون الى عناية فورية . ولا بد أيضا من التسليم بأن بليز قد تأثرت بتدفق اللاجئين القادمين من البلدان المجاورة ، مما خلق لها مشاكل اجتماعية واقتصادية . واهتماما بهذه المشاكل ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تتخذ الوسائل الملائمة لمعالجة هذه الحالة .

٣٦ - ونظرا لوجوب تعبئة الدعم لهذه الأغراض فورا ، وضعت برامج انمائية متكاملة بغية تلبية احتياجات النازحين واللاجئين والعائدين الى اوطانهم . ويتمثل الهدف الرئيسي في الاهتمام بأضعف المجموعات وتلبية الحاجة لادماجهم في المجتمع . وتبذل أيضا جهود لكي لا تسفر برامج المساعدة عن خلق حالة من التبعية ولكي لا تصبح جزر امتيازات . ولذلك فإن الاجراءات المقترحة ستكون جزءا من برنامج إنمائي اقليمي مغير سوف يجمع بين الأنشطة الاقتصادية واجراءات ترمي الى تحسين نوعية الحياة لقطاعات أوسع من السكان في كل بلد .

٣٧ - وقد صممت المشاريع المذكورة أعلاه لتلبية المعايير التالية : إدماج الأسرة ومساهمتها النشطة بوصفها وحدة استهلاكية ونتاجية ؛ التنظيم الجماعي بوصفه نواة دينامية للتنمية المجتمعية ؛ المساهمة التعددية لمنظمات النهوض والدعم ، مثل الحكومات المحلية ، والمكاتب الاقليمية ، والرابطات أو الاتحادات النقابية ، والمنظمات غير الحكومية ؛ انشاء أنظمة دعم بالقروض لتشجيع الأنشطة المجتمعية المنتجة ؛ برامج تدريبية وبرامج لتجديد المعلومات ؛ برامج ترمي الى تحسين نوعية حياة الناس في مجالات الصحة والاسكان وغيرها .

٣٨ - وفي حالة السلفادور ، اتضح أن التعاون الدولي لفائدة النازحين واللاجئين العائدين الى اوطانهم سوف يتطلب تمويلا قدره ٤٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، تساهم الحكومة بـ ٥,٢ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة منه . ويوجد استثمار ملتزم به قدره ١٨,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وسيُلزم

٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من التمويل الاضافي . وفي حالة غواتيمالا سيبلغ الدعم الخارجي المطلوب ١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وفي هندوراس ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وفي نيكاراغوا ٢٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وفي كوستاريكا ٢٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وينبغي التشديد على أن هذه المشاريع صيغت بالاشتراك مع الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبتعاون وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، والأمانة العامة للأمم المتحدة ، في مجالات اختصاص كل منها .

٣٩ - وفي اطار نفس النوع من المشاكل ، توجد حالة خاصة لدى المجموعات المتمثلة في اليتامى ، وجرحى الحرب ، وكبار السن ، والشبان الذين بلغوا سن العمل والذين يواجهون مشاكل هوية وتأهيل اجتماعي . ويعاني هذا القطاع من السكان من الفقر وتشتت الأسرة ومشاكل الهوية والمشاكل الصحية والاغتراب .

٢ - المساعدة الغذائية

٤٠ - يعود عدم توفر الغذاء بالقدر الكافي الى عوامل هيكلية وعوامل مؤقتة معا . وفي هذا العقد اتسم الانتاج من الزراعة والماشية حتى الآن بالركود ، مما أدى الى انخفاض قدرته على تلبية احتياجات الاعداد المتزايدة من السكان . وقد غطت المساعدة الخارجية جزءا من العجز الغذائي .

٤١ - وفي عام ١٩٨٧ أصبحت الحالة حادة لعدة أسباب : فقد أضر جفاف قاس بمعظم أمريكا الوسطى ، وأحدثت المنازعات السياسية والعسكرية أضرارا بجهاز الانتاج ، وأصبح الاستيراد أصعب لعدم توفر العملة الأجنبية . ونشأت في بعض البلدان حالة طوارئ حقيقية .

٤٢ - وقدرت حكومات أمريكا الوسطى وبرنامج الأغذية العالمي قيمة الاحتياجات الفورية من الغذاء بحوالي ١٠٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة . وقد خصص برنامج الأغذية العالمي ما مجموعه ٢٧٨ مليون دولار لفترة خمس سنوات . وهو يخطط أيضا لثمانية مشاريع تشمل مساعدة قدرها ٢٧ مليون دولار . وفي هذا السياق ، أجريت اتصالات بمانحين شائشين مثل كندا وإيطاليا والاتحاد الاقتصادي الأوروبي وفريق الثمانية بغية تنظيم عمليات متعددة الأطراف .

٤٣ - وينبغي ألا تصبح المعونة الغذائية سمة دائمة من سمات العرض المحلي . فهي لا يمكن ولا ينبغي أن تخل محل قدرة بلدان أمريكا الوسطى نفسها على رفع إنتاجها . وباستثناء القمح ، فإن لأمريكا الوسطى بالفعل القدرة على بلوغ الاكتفاء الذاتي من الحبوب الأساسية . وباختصار ، فإن ما يلزم هو حفز العرض المحلي عن طريق مجموعة من التدابير قادرة على زيادة المحاصيل عن طريق التحسينات التكنولوجية ، وعلى تنظيم المنتجين ، وعلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتنظيم التسويق والتوزيع ، وذلك بغية تلبية الاحتياجات من الغذاء بشكل أوسع (انظر الفقرات ٨٧ - ٩٢) . وفي المستقبل القريب ، ستسمح المساعدة الغذائية بالحد من النقص الناتج عن العوامل المؤقتة . وفي الأجل الطويل ، ينبغي النظر إلى هذه المساعدة الغذائية على أنها تكملة ينبغي ألا تشبث الانتاج المحلي لكي لا يزداد اعتماد البلدان على الخارج .

٣ - الاحتياجات العاجلة من الطاقة

٤٤ - تستعمل القدرة على توليد الطاقة حرارياً استعمالاً مكثفاً بسبب عدم كفاية الناتج من الطاقة من محطات توليد الطاقة الكهرومائية . وسبب هذا النقص هو ما شهدته السنوات الثلاث الماضية من انخفاض مستوى المياه في أحواض السدود إلى أقل من المتوسط المتوقع ، وتأخر تشغيل بعض المشاريع الرئيسية لتوليد الطاقة الكهرومائية ، وازدياد الاستهلاك عموماً أكثر من المتوقع .

٤٥ - وقد أشرت المشاريع الكهربائية كثيراً على المديونية الخارجية للمنطقة . ونتيجة لذلك كان لا بد من الاقتصاد في الاستثمار ، وأدى ذلك بدوره إلى تخفيض هوامش الاحتياطي من الطاقة المخصصة لمواجهة الطوارئ . وقد استلزمت العوامل المذكورة أعلاه من بعض البلدان أن تحد من التزويد بالطاقة الكهربائية .

(١) الاحتياجات من الوقود

٤٦ - سعياً إلى التنبؤ بالمشاكل من النوع الموصوف أعلاه ، قامت مؤسسات الكهرباء الوطنية بتقدير ما يلزم في المستقبل من كميات الوقود اللازمة لتوليد طاقة تكميلية في المحطات الحرارية . وقد استعملت بيانات عن النمو المتوقع في الطلب ، والفروق بين المستويات المتوقعة في السدود وما يعتبر مستويات عادية ، ومعلومات تتعلق بالمحطات الحرارية القائمة (انظر الجدول ٢) .

(ب) دعم صيانة معدات توليد الطاقة الحرارية

٤٧ - سيتواصل النقص في الطاقة حتى عام ١٩٩٥ إذا لم تقم في أي بلد من بلدان أمريكا الوسطى الخمسة مشاريع لتوليد الطاقة بمقادير كبيرة . وتبعث المستويات المنخفضة في الخزانات على توقع استعمال كثيف لمعدات توليد الطاقة الحرارية . ولذلك ينبغي القيام على وجه العجلة بتمويل الاصلاحات واقامة برامج الصيانة على أساس شامل نوعا ما . وفي غواتيمالا ونيكاراغوا وضعت مشاريع لاصلاح المحطات الحرارية ، وتم بالفعل تمويل تلك المشاريع جزئيا . وستثمر تلك المشاريع في الأجل المتوسط ، لكن يجب ايلاء الاهتمام الفوري للاصلاحات العاجلة التي أجلت ، في معظم الحالات ، لانعدام قطع الغيار .

(ج) الاجراءات الطارئة في المحطات الكهرمائية

٤٨ - سعيا الى تخفيض كميات الوقود المستورد اللازمة لتوليد الطاقة ، أوضحت مؤسسات الكهرباء أن من الضروري الاضطلاع فورا بأعمال الصيانة في السدود الكهرمائية ، فضلا عن القيام باصلاحات صغيرة في تصميمها . ويشمل ذلك ، وقبل كل شيء ، تجنب تشغيل المولدات في ظروف خطيرة ، لكي يمكن الاستفادة الى أقصى حد من المستويات المنخفضة في الخزانات . وتلك هي حالة بعض السدود في السلفادور ونيكاراغوا . وبالمثل فإن هناك جهودا تبذل للتحسين في مجال تصريف المياه أو تحويل وجهتها ، مما سيزيد من قدرة السدود على توليد الطاقة للاستهلاك المحلي وكذلك ، فسي حالة هندوراس ، لضمان تصدير الطاقة الى البلدان التي تعاني من نقص فيها .

(د) الوصلة الكهرمائية المشتركة

٤٩ - بدأ تشغيل الوصلة بين الشبكتين الكهرمائيتين في هندوراس ونيكاراغوا عام ١٩٨٥ . وهي تتألف من خط قوته ٢٣٠ كيلو فولط يعمل مؤقتا بقوة ١٢٨ كيلو فولط ، وتتراوح حدود قدرته على النقل ما بين ٥٠ و ٦٠ ميغاواط . ويبلغ فائض هندوراس حاليا من الطاقة ما بين ٤٠٠ الى ٦٠٠ جيغاواط/ساعة ، وفقا لدرجة هطول الأمطار . ويستلزم الحد المنخفض للوصلة المشتركة لنقل الطاقة تشغيلها عند مستوى التشبع ، ويحول هذا دون الانتفاع الاقتصادي بالفوائض على أفضل وجه . بل وهناك خطر من حدوث فيضان للمياه في خزانات الى كاخون وبحيرة يوخوا في هندوراس . ومن الضروري ، لزيادة جهد خط الوصلة المشتركة بين المحطتين الفرعيتين بافانا (هندوراس) ولييون (نيكاراغوا) (من ١٢٨ كيلو فولط الى ٢٣٠ كيلو فولط) ، القيام بالاستثمار في مجال المعدات الكهرمائية في نيكاراغوا ، بتكلفة مجموعها حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة .

الجدول ٢
أمريكا الوسطى : الاحتياجات العاجلة من الوقود
للتزويد بالطاقة الكهربائية خلال عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩

المؤسسة الوطنية للطاقة في غواتيمالا (INDE)	اللجنة التنفيذية للطاقة الكهرمائية بالملفادور ^(أ) (CEL)	المؤسسة الوطنية للطاقة في هندوراس ^(ب) (ENEE)	المؤسسة الوطنية للطاقة في نيكاراغوا ^(ج) (INE)	معهد كوستاريكا للكهرباء (ICE)	
٢ ٠٩٠	٢ ٠١٩	١ ٥١٥	١ ٤٠٦	٢ ٥٣٦	١٩٨٨
٢ ٠٩٠	٢ ٠١٩	...	١ ٣٨٦	٢ ٣٦٩	الطلب المقدر (جيجاواط/ساعة)
١ ٨٠٠	١ ٠٥١	...	٢٤٢	٢ ٩٧٤	الطاقة المولدة (جيجاواط/ساعة)
-	٢٨١	...	٢٢٢	-	الكهرمائية
٧٢	٢٢١	...	٧٧١	٢٠٩	الحرارية
٢٠٦	-	...	-	-	الفحم الحجري
١٢	٢٦٦	...	٤٠	١٨٦	الخام
-	-	-	٥٠	١٦٦	الديزل
-	-	-	٥٠	١٦٦	الواردات (جيجاواط/ساعة)
١٤ ٨٩٨	٢٨ ٤٦١	-	٢٢ ٥٢٥	١٩ ٢١٧	الاحتياجات من الوقود
١٦٢	٦١٦	-	١ ٦٠٠	٤١٥	(بآلاف الدولارات)
٤٣٤	-	-	-	-	الفحم الحجري (بآلاف البراميل)
٢٠	٨٢٥	-	١٢٤	٥١٢	الخام (بآلاف البراميل)
-	-	-	-	-	الديزل (بآلاف البراميل)
٢ ٣٠٧	٢ ١٤٤	١ ٦٢٦	١ ٤٧٥	٢ ٨٥٤	١٩٨٩
٢ ٣٠٧	٢ ١٤٤	...	١ ٣٤٤	٢ ٦٨٨	الطلب المقدر (جيجاواط/ساعة)
١ ٨٠٠	٩٢١	...	٣٠٠	٢ ٢٠١	الطاقة المولدة (جيجاواط/ساعة)
-	٢٢٢	...	٢٢٢	-	الكهرمائية
٢٤٢	٥١٠	...	٧٧١	٢٠٤	الحرارية
١٣٧	-	...	-	-	الفحم الحجري
٢٨	٢٨١	...	٤٠	١٨٢	الخام
-	-	-	٥٠	١٦٦	الديزل
-	-	-	٥٠	١٦٦	الواردات (جيجاواط/ساعة)
٢٠ ٧٠١	٥٧ ٢٢٤	-	٢٢ ٥٢٥	١٩ ٠٠٥	الاحتياجات من الوقود
٤٥٠	٩٧٨	-	١ ٦٠٠	٤٠٥	(بآلاف الدولارات)
٢٤٥	-	-	-	-	الفحم الحجري (بآلاف البراميل)
٦٧	١ ٢١٢	-	١٢٤	٥٠٥	الخام (بآلاف البراميل)
-	-	-	-	-	الديزل (بآلاف البراميل)

المصدر : المؤسسات الوطنية للطاقة : INDE في غواتيمالا ، واللجنة التنفيذية للطاقة الكهرمائية CEL في الملفادور ، و ENEE في هندوراس ، و INE في نيكاراغوا ، ومعهد كوستاريكا للكهرباء ICE في كوستاريكا .

(أ) تتوقع CEL عاما حرجا نظرا لمستوى الماء في السودان . وقد بلغ متوسط الطاقة الكهرمائية المولدة سنويا في السنوات الثلاث الأخيرة ١ ١٧٢ جيجاواط/ساعة .

(ب) ستلبي ENEE كل الطلب على الطاقة الكهرمائية . وبالإضافة الى ذلك مصدر في ١٩٨٨ ما يعادل ٥٠٠ جيجاواط للبلدان الثلاثة الأخرى .

(ج) من المتوقع حدوث عجز غير مغطى في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

جيم - برامج العمل العاجل

٥٠ - قد يكون التمويل المحدود هو العقبة الرئيسية التي تواجهها المنطقية دون الإقليمية في جهودها لبدء عملية إعادة التنشيط . وتركز الخطة الخاصة للتمساون الاقتصادي على مجالين من المجالات ذات الأهمية الحيوية يتطلبان القيام بعمل فوري :

(أ) العبء الباهظ للدين الخارجي ؛

(ب) الاحتياجات من التمويل اللازمة لإعادة تنشيط السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، والتخفيف من حدة الاختلالات المؤقتة في ميزان مدفوعات بلدان المنطقة .

١ - الدين الخارجي

٥١ - أصبح التزام بلدان أمريكا الوسطى بخدمة ديونها الخارجية من القيود الرئيسية التي تعترض سبيل سياستها للانتعاش الاقتصادي . وفي ظل الظروف الراهنة لا توجد أي إمكانية لتحقيق إعادة تنشيط المنطقة اقتصاديا وتجنب التضخيم الاجتماعية مادامت مقادير كبيرة من الموارد تنقل الى بلدان أجنبية ، مما يضعف بشكل كبير العملية الداخلية لتكوين رأس المال . وبناء على ذلك ، ينبغي اعتبار المقترحات التالية طرعا أوليا يجب تعديله وفقا لاحتياجات أمريكا الوسطى ، وإن كان من المحتمل اصطدامه بعقبات مختلفة من وجهة نظر المجتمع المالي الدولي أو البلدان الدائنة . ولهذا السبب ، قد يكون من المستصوب الدخول في مفاوضات تؤدي الى التوفيق بين مختلف المواقف ، والى اعتماد صيغ بناءة ، تساعد على استمرار إعادة التنشيط الاقتصادي لهذه المنطقة الحرجة من مناطق العالم الثالث . وفي عام ١٩٨٠ ، بلغ دين تلك المنطقة دون الإقليمية ٧,٧ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ولكن بحلول نهاية عام ١٩٨٦ ، ارتفع ذلك الى ١٧,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وقد استوعبت نيكاراغو (٥,٧ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) وكوستاريكا (٣,٧٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) أكثر من نصف مجموع الدين الخارجي ؛ وكان دين السلفادور الخارجي (٢,١ من بلايين دولارات الولايات المتحدة) أقل الديون ، يليه دين غواتيمالا (٢,٦٤ من بلايين دولارات الولايات المتحدة) ثم هندوراس (٢,٩٣ من بلايين دولارات الولايات المتحدة) . وشكلت مدفوعات خدمة الدين ٢٥ في المائة من الصادرات من السلع والخدمات في أمريكا الوسطى ، وارتفعت الى ما يزيد على ٤٠ في المائة فيما بين عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ ومازالت ترتفع .

٥٣ - ويجب التوكيد على وجود حاجة ملحة للتوصل الى حلول للقيود المفروضة على التدفقات الصافية من رأس المال الأجنبي قد تتمكن من حفز الانتعاش الاقتصادي . ويبدو أنه لا مفر من ناحية المبدأ ، من وجوب الحصول على موارد مالية بشروط تساهلية لتمكين بلدان أمريكا الوسطى ، من تخفيف أزمة ديونها الخارجية . ودعماً لذلك الجهد ، يمكن لمؤسسات الاقراض المتعددة الأطراف ، القيام بدور حفاز ومشجع لدى المجتمع الدولي .

٥٤ - وبالمثل فإن بعض بلدان المنطقة ستحتاج الى تخفيف خدمة ديونها بما يتجاوز عمليات إعادة التنظيم الدورية الذي اتمت بها علاقاتها مع دائنيها في السنوات الأخيرة . وقد قامت الأمانة التنفيذية للمجلس النقدي لأمريكا الوسطى ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي وكذلك الاختصاصيون في المصارف المركزية لبلدان المنطقة بتحليل الخيارات البديلة ، التي ترد بعض عناصرها في الفقرات التالية . وقد صيغت هذه الخيارات مع الانتفاع من الخبرة المكتسبة من البلدان الأخرى الفارقة في الدين .

(أ) الديون المستحقة للوكالات الخاصة

٥٤ - ارتفع الدين الخارجي لأمريكا الوسطى المستحق للمصارف والوكالات الخاصة الى ٤,٩ بلايين من دولارات الولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٨٦ ، وتقدر القيمة السوقية للدين بأقل من هذا الرقم بكثير . وللتوفيق بين تنظيم خدمة الدين وأدنى أهداف التكيف وإعادة التنشيط الاقتصادي ، ينبغي النظر في اقتراحين بديلين .

٥٥ - وسيكون الخيار الأول تحويل الدين الى شروط السعر السوقي ، مع أخذ قدرة البلدان المدينة على الدفع في الاعتبار . وضمن إطار الترتيبات المتعلقة بكل بلد من بلدان أمريكا الوسطى ، تزيد مدة كل صك من الصكوك الجديدة عن ٢٠ عاماً ، مع سداد دفعة وحيدة في نهاية الأعوام العشرين ، وتوفير فترة سماح كبيرة وسعر فائدة ثابت . والمقترح كضمان أن تنشئ أمريكا الوسطى صندوقاً خاصاً للوفاء بالدين ، يضمن سداد رأس المال في نهاية الفترة .

٥٦ - وتتألف مدفوعات الفائدة من خليط يدفع جزء منه بالعملة الأجنبية ، والجزء الآخر يدفع بالعملة المحلية . ويحدد المبلغ المدفوع بالعملة الأجنبية وفقاً للقدرة الفعلية لأمريكا الوسطى على السداد ، ويستخدم الجزء المتبقي بالعملات الوطنية لتمويل مشاريع استثمارية أو للحصول على أوراق مالية طويلة الأجل من الكيانات المالية في المنطقة .

٥٧ - وتتعهد البلدان المدينة بسداد مدفوعات استهلاك الدين السنوية لصندوق الوفاء بالدين . ويكون المبلغ السنوي لتلك المدفوعات مرناً ويمكن زيادته إذا طرأ تحسن على إيرادات البلد المعني من العملة الأجنبية . وسيكون من المستصوب كمبدأ أن يغطي صندوق الوفاء بالدين كيان متعدد الأطراف (مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) حينما يكون من المستحيل سداد المدفوعات السنوية عند حدوث انخفاض غير متوقع في الأموال الوطنية المتاحة .

٥٨ - والخيار الثاني هو تحويل الدين طوعاً ، بالقيمة السوقية ، مع منح الدائنين الخاصين ضمانات على شكل سندات بالخصم . وتحقيقاً لهذه الغاية ، يقوم البنك الدولي أو أي مؤسسة مماثلة بإصدار سندات بالخصم مدتها ٢٠ سنة وتساوي قيمتها الإسمية ، عند استحقاقها ، القيمة السوقية لدين أمريكا الوسطى . وتنقل السندات كقرض من مؤسسة الإصدار إلى أمريكا الوسطى ، وتستخدم لضمان إصدار أمريكا الوسطى سندات عادية يتم استبدالها لتوثيق الدين القديم في الأسواق الثانوية للمراكز المالية الدولية .

٥٩ - وتقوم المنطقة بإنشاء صندوق لضمان الفائدة ، بأقل قدر من الموارد ، بما يساوي المدفوعات التي يتعين سدادها في مدى ثلاث سنوات . ويزود الصندوق بالهبات والقروض التسهلية التي تقدم من البلدان الصديقة ، ومن موارد بلدان أمريكا الوسطى ذاتها قدر الإمكان . ومتى أمكن ذلك ، يبذل جهد ، لإنشاء شبكة ضمانات الملاذ الأخير من الحكومات التي تكون مستعدة للتعهد بإعادة تقدير أدنى قيمة للصندوق في حالة عجز أحد بلدان أمريكا الوسطى مؤقتاً عن سداد مدفوعات الفائدة .

(ب) الدين الشئائي

٦٠ - بلغ رصيد الدين العام الشئائي ما يقرب من ٦ ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ . وفي هذه الحالة يبدو أن من المستصوب بدء مفاوضات تبذل فيها جهود مرنة : (أ) للاتفاق على ترتيب شامل بين البلدان الدائنة وبلدان أمريكا الوسطى لجعل مدة الدين الشئائي أطول من ٢٠ سنة ، وجعل سعر الفائدة أقل من سعر السوق ، وزيادة فترة السماح وزيادة كبيرة ؛ أو (ب) للعمل ، كبديل لهذا ، على إيداع الدين الشئائي لبلدان أمريكا الوسطى في صندوق خاص يتم انشاؤه في إحدى المنظمات المالية الإقليمية مقابل مشاركة الجهة الدائنة في ذلك الصندوق . ويعاد توثيق دين كل بلد من بلدان أمريكا الوسطى فيما بعد وفقاً للشروط المشار إليها أعلاه .

٦١ - وبالإضافة الى إعادة التفاوض بشأن الدين الشائئ ، يكون من المستصوب ، في الحالة (أ) ، التماس ترتيب يتم بمقتضاه إعادة استخدام مدفوعات الفائدة ومدفوعات استهلاك الدين في المنطقة وفقا لشروط تساهلية . وتخص تلك الموارد ، أو الموارد التي يتم الحصول عليها وفقا للخيار (ب) ، لتعزيز الآليات المالية الإقليمية ، بغية استعادة البلدان للسيولة ، وتشجيع إعادة تنشيط التجارة بين بلدان المنطقة ، وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الطويلة الاجل .

٦٢ - وهناك ايضا احتمال أن تقوم الحكومات الدائنة باستخدام ديونها لرسملة مصرف امريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، بوصفها شركاء من خارج المنطقة .

(ج) الدين المتعدد الاطراف

٦٣ - يبلغ رصيد الدين المتعدد الاطراف لأمريكا الوسطى نحو ٢٠٠ ٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وفي السنوات الأخيرة تجاوزت مدفوعات خدمة هذه الديون التدفقات النقدية للتعاقدات الجديدة . ومن المؤكد أن عكس هذا الاتجاه يفترض زيادة القدرة الإقليمية على إعداد المشاريع وتنفيذها (وهو جانب بحث بمزيد من التفصيل أعلاه) ، ولكن يبدو كذلك أن من الأساسي إضفاء المرونة على متطلبات الاطراف المناظرة من العملة المحلية والشروط المتعلقة بها ، وايضا المقومات السياسية للقرارات التي تتخذها المنظمات المتعددة الاطراف .

٦٤ - ويتمثل الاقتراح المحدد في أن تمنح الهيئات المتعددة الاطراف لبلدان امريكا الوسطى تمويلا اضافيا كافيا بالشروط التساهلية المحددة للبلدان الأقل نموا نسبيا .

٢ - تقديم تمويل لإعادة تنشيط السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وتخفيف حدة الاختلالات المؤقتة في ميزان مدفوعات البلدان

٦٥ - كانت التجارة داخل المنطقة عاملا هاما في تنشيط نمو اقتصادات امريكا الوسطى لمدة نحو ٢٠ عاما . وخلال بعض الفترات ، زادت هذه التجارة من الاثار الإيجابية للتجارة مع خارج المنطقة ، وفي فترات أخرى خففت من آثار التغييرات غير المؤاتية في هذه التجارة . وقد كانت لها آثار على الهياكل الانتاجية ، ظهرت في عملية التصنيع الهامة التي شجعت على ظهور مؤسسات لم تتمكن بسبب حجمها من الاستمرار في الأسواق الوطنية . واتسع نطاق خدمات النقل والاتصالات والسمرة ، وعزز تحديث النظم الانتاجية بصفة عامة .

٦٦ - وأصبح بالتالي الانخفاض الحاد الذي حدث مؤخراً في التجارة داخل أمريكا الوسطى عاملاً يكشف ، على نقيض الماضي ، من الأزمات الاقتصادية لهذه البلدان . وبالتالي ، فإن أي دعم مقدم من المجتمع الدولي يمكن من إعادة تنشيط التجارة الإقليمية سيكون له أثر مضاعف بإطلاقه الطاقات الفعالة لعملية التكامل .

(١) اقتراح بمنح سيولة لنظام الدفع في أمريكا الوسطى

٦٧ - بلغت التجارة داخل أمريكا الوسطى أعلى قيمة لها في عام ١٩٨٠ ، إذ وصلت إلى ١٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وهو ما يمثل نحو ٢٤ في المائة من مجموع التجارة الخارجية للمنطقة دون الإقليمية . وبحلول عام ١٩٨٧ ، انخفض هذا الرقم إلى نحو ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، أو نحو ١٣ في المائة من مجموع التجارة الخارجية .

٦٨ - ومع زيادة تدفق التجارة ، استعانت المنطقة دون الإقليمية بشكل مكثف بفرصة أمريكا الوسطى للتعويضات بوصفها أداة متعددة الأطراف للمدفوعات لتصفية الأرصدة التجارية . واعتباراً من عام ١٩٨٠ ، بدأت هذه الآلية في مواجهة مشاكل ، عندما بدأ تزايد الأرصدة غير المدفوعة . وأدت هذه الحالة إلى إشارة عدد من ردود الفعل بين البلدان أسفرت عن فرض قيود على تدفق التجارة داخل المنطقة . وتزايدت قيمة الدين داخل المنطقة سنة تلو الأخرى حتى وصلت إلى نحو ٧٥٠ مليون دولار (يشمل الدين فيما بين بلدان المنطقة أرصدة التعويضات وبعض تسهيلات الدفع الخاصة التي منحت لنيكاراغوا بعد تغير الحكومة بقليل في عام ١٩٧٩) .

٦٩ - واستعيض عن جهاز الدفع المتعدد الأطراف بمجموعة كبيرة من أشكال الشطب التجاري ، تتراوح بين المقايضة والدفع بالدولارات . وهكذا أصبح الاستخدام المباشر للعملة الوطنية محدوداً ، وطوّرت أشكال جديدة ، من بينها ما يسمى قانون الاستيراد في أمريكا الوسطى .

٧٠ - وبهدف استعادة نظام الدفع المتعدد الأطراف في التجارة داخل أمريكا الوسطى ، اقترح الاختصاصيون في المصارف المركزية لبلدان أمريكا الوسطى أن يقوم المجلس النقدي لأمريكا الوسطى بإنشاء صندوق خاص يتلقى كمساهمة أولية ١٠٠ في المائة من صافي الإئتمان المتراكم لدى المصارف المركزية لبلدان أمريكا الوسطى مع بقية المنطقة . وسيعيد هذا الصندوق توثيق الدين داخل أمريكا الوسطى عن طريق ائتمانات بشروط ميسرة للغاية (فترة الدين تبلغ ٣٠ عاماً ، بفترة سماح تبلغ ١٠ أعوام وسعر

فائدة يبلغ ٢ في المائة في السنة) . وسيقيم هذا علاقة جديدة متعددة الاطراف (نظراً لأن الدائن الجديد سيكون الصندوق الخاص) ، ويمكن أن تزيد التجارة داخل امريكا الوسطى دون أن يعوقها جمع الديون الثنائية المتراكمة .

٧١ - ومع ذلك ، فسوف يتطلب الجهد اللازم لتوسيع نطاق التجارة داخل المنطقة مزيداً من المساعدة . فندرة العملات الأجنبية لدى البلدان تجعل من الصعب عليها الحصول على المدخلات الخارجية التي تشكل الانتاج القابل للتسويق إقليمياً . وسيكون من الاساسي لذلك الحصول على ائتمانات إضافية من الخارج ، لاسيما أثناء فترة إعادة تنشيط الإمداد والتبادل في امريكا الوسطى . وبعبارة أكثر تحديداً ، يتطلب الأمر توفر مدخلا قيمته ٢٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ليستخدم على مدى خمس سنوات أي موارد يمكن أن توجه عن طريق صندوق امريكا الوسطى التابع للسوق المشتركة . وسيقدم هذا دعماً مباشراً لجهود التصدير التي تبذلها بلدان امريكا الوسطى ، يمكن أن يهدف أساساً الى خدمة تلك البلدان التي تعاني بصفة تقليدية من ضعف في التجارة داخل المنطقة .

٧٢ - وفي مقابل ذلك سيتعين على بلدان امريكا الوسطى أن تتعهد بما يلي :
(أ) إنهاء الإجراءات التي تعرقل التجارة داخل امريكا الوسطى ووضع قواعد واضحة للدفع ؛ (ب) اعتماد آليات تيسر تسوية المعاملات المقبلة بطريقة سلسلة تمنع تراكم الارصدة غير المدفوعة ؛ (ج) إنشاء الآلية المذكورة أعلاه لإدارة الديون المتراكمة .

(ب) تدعيم صندوق امريكا الوسطى للاستقرار النقدي

٧٣ - قامت المصارف المركزية في عام ١٩٦٩ ، في إطار فكرة التقدم نحو تكوين "الاتحاد النقدي لأمريكا الوسطى" ، بإنشاء صندوق مشترك للاحتياطي معروف بصندوق امريكا الوسطى للاستقرار النقدي . وهدف الصندوق الأساسي هو تقديم مساعدة مالية لتصحيح الاختلالات المؤقتة في ميزان مدفوعات البلدان الاعضاء وتعزيز الأداء العمادي لتنظيم التحويلات .

٧٤ - والدعم الذي أعطته البلدان للصندوق واضح . كما أن هناك كيانات مختلفة ، من بينها المصارف المركزية لأمريكا اللاتينية ، والمصارف التجارية للولايات المتحدة وأوروبا ، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ، والمصارف الدولية ، حولت موارد الى امريكا الوسطى عن طريق هذا الصندوق . وفي عام ١٩٨٧ ، بلغت المشاركة الوطنية ١١٥ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة ، وبلغ مجموع موارد الصندوق

٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . ومنح الصندوق من جانبه ، ما مجموعه ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الاثتمانات للمصارف المركزية لأمريكا الوسطى .

٧٥ - ومع ذلك فقد أدى النقص الذي حدث مؤخرا في الموارد الى الحد من قدرة الصندوق على اداء وظائفه بالكامل . فقد أجبرت الاختلالات الخارجية ، على مدى الاعوام القليلة الماضية ، بلدان أمريكا الوسطى على الاقتصاد في استخدام العملة الأجنبية ، وذلك أساسا عن طريق وضع قيود على التحويلات وتحديد حصص أو قوائم للمنتجات والخدمات ذات الاولوية في الاستيراد . ثم طبقت أسعار متعددة للصرف ، مما أدى الى اضطرابات في هذا المجال في أوقات مختلفة . وأسفرت هذه الحالات ، التي تعد جزءا من جهود التكيف المختلفة ، عن أشار حادة على التجارة الإقليمية .

٧٦ - وتحاول حكومات أمريكا الوسطى استعادة التوازن الخارجي . ولكن ذلك سيتطلب فترات طويلة من النضج وسيستتبع تضحيات اجتماعية جديدة ، ما لم تنقل السيولة الى جهاز دون إقليمي يدعم انتعاشا مشمرا دون أن يجعل الاختلال الخارجي أكثر حدة . ولهذا السبب ، وأيضا لزيادة استمرارية سياسات التكيف ، من المقترح أن يقوم المجتمع المالي الدولي والحكومات والمنظمات المالية دون الإقليمية والهيئات المتعددة الاطراف بتوفير ودائع واثتمانات وقروض وأشكال أخرى للدعم المالي لأمريكا الوسطى فيما يتعلق بميزان المدفوعات عن طريق وكالة الصندوق . ويتعين أن يجري التفاوض على الشروط المحددة وفقا لجهود التكيف التي ستتمهد البلدان المستفيدة ببذلها .

دال - إعادة التنشيط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية

١ - إعادة التنشيط الاقتصادي

٧٧ - تحاول بلدان أمريكا الوسطى المحافظة على الإمكانات الحيوية للطلب داخل أمريكا الوسطى والطلب الدولي على أسس جديدة ، فضلا عن التغلب على الموائق الناشئة عن العبء الثقيل للدين الخارجي والاختلالات المالية الداخلية . وهناك توافق سياسي في الآراء مؤداه أنه سيكون من الأسهل تحقيق هذه الاهداف عن طريق آليات دون إقليمية تكمل الجهود الوطنية وتكون قادرة على كسب مزيد من المساندة من التعاون الخارجي (انظر خطة العمل الفورية التي وضعتها حكومات البلدان الخمسة في أمريكا الوسطى) .

٧٨ - وتشكل إعادة إنشاء علاقات الترابط الاقتصادي بين البلدان الخمسة في المنطقة دون الإقليمية وتوسيعها أولوية واضحة . وقد أعطت هيئات التكامل استمرارية لعملية بناء الروابط الاقتصادية ، وهو ما يتضح في الميادين التجارية والمالية والصناعية والزراعية والهيكل الأساسية ، وذلك عن طريق المبادرات والدعم التقني المقدم إلى مختلف المحافل الحكومية الدولية في أمريكا الوسطى . وبالمثل ، فإن التقاء المصالح الذي أوجده هذا الترابط الاقتصادي قد اتسع فشمّل المجال السياسي ، مما ساعد على تحسين العلاقات بين البلدان .

٧٩ - ويجب تكييف مخطط التكامل وفقا للظروف الجديدة . ويجب أن يساهم التبادل التجاري داخل أمريكا الوسطى في الجهود الرامية لتحقيق الكفاءة والقدرة التنافسية تجاه الأسواق الثالثة ، ويجب أن يستهدف التكامل تحويل الهياكل الإنتاجية لبلدان المنطقة وتنويعها من خلال اعتماد إجراءات متضافرة لحل المشاكل المشتركة .

٨٠ - وينبغي أن يساهم التعاون الدولي أيضا في تحسين الهياكل الأساسية المادية الإقليمية التي تربط بين البلدان الخمسة والتي يسيّرت في الماضي تعزيز علاقات الترابط بين أعضاء السوق المشتركة . وأخيرا ، فإنه ينبغي لكل من برامج أو مشاريع التعاون أن يتضمن عنصرا محددًا لدعم إدارة الهيئات الوطنية ودون الإقليمية التي تقوم بتنفيذ المشاريع ، وذلك بغية جعل جميع الأنشطة دون الإقليمية أكثر كفاءة .

(١) تمويل برامج إنعاش الصناعة وإعادتها إلى الوضع السابق

٨١ - خفض القطاع الصناعي نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة دون الإقليمية من ١٩ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ١٦ في المائة عام ١٩٨٦ نتيجة للآزمات السياسية والاقتصادية ، وذلك بعد تصاعد مستمر دام طوال العقدين الماضيين . كما انكمش الاستثمار في الصناعة التحويلية إلى جانب انخفاض الإنتاج الصناعي وإغلاق المؤسسات ، في حين قطع الموردون الأجانب القروض القصيرة الأجل ، وخفضت المصارف التجارية القروض المتوسطة الأجل . وكان أشد القطاعات تأثرا هي القطاعات التي تنتج الأغذية والمنتجات المعدنية والمواد الكيماوية والمنسوجات والألبسة والجلود والأحذية ومواد البناء .

٨٢ - وتتمثل العوامل الرئيسية التي تعوق إعادة تنشيط الصناعة في ندرة العمالة الأجنبية وضعف الطلب من أسواق التصدير وازدياد بلي معدات الإنتاج ونزوح الموظفين التقنيين . ومن شأن هذه الصعوبات أن تزيد من صعوبة تحقيق الهدف المتمثل في

التصدير إلى أسواق جديدة . ولذلك ، فإن من الملج تعزيز إنعاش الصناعة وإعادتها إلى وضعها السابق ، من أجل الشروع في عملية لدعم المؤسسات تستهدف تمحيح العيوب الهيكلية والعيوب الناشئة عن الأزمة الراهنة . ويجد كثير من المؤسسات نفسه بحاجة إلى رأس المال ، وهناك مؤسسات أخرى لا تملك القدرة على تمويل المبيعات أو استبدال الأجهزة والمعدات . ويمكن الاعتماد في هذه المهمة على الدعم الكامل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، التي أشارت إلى أنها جاهزة تماما وعرضت خدماتها على بلدان المنطقة . كما أن مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") على استعداد للتعاون فيما يتعلق بتحديد الإمكانيات التصديرية للنشاط الصناعي وتنميتها .

٨٢ - وفي بعض حالات إنعاش الصناعة ، يكفي أن يوسع نطاق الحصول على القروض للحصول على المواد الضرورية وزيادة استخدام القدرة المركبة . وتكون الحاجة في حالات أخرى إلى حقن من رأس المال المساهم أو استبدال المعدات وتدريب الموظفين . وفي حالات إعادة الصناعة إلى وضعها السابق تكون المهام أكثر تعقيدا ، كالتالي تتصل باستيعاب تكنولوجيا جديدة ؛ واستبدال المعدات وتحديثها ؛ والتخصص في الإنتاج وتنويعه ، فضلا عن إعادة تصميم المنتجات ؛ ووضع تقنيات تسويق جديدة ؛ ودمج المؤسسات أو جمعها ؛ وإعادة رسلة الديون وإعادة تمويلها ؛ وإعادة تكوين كوادر الإدارة والملاكات التقنية والإدارية . ويختلف مقدار التقدم في الأنشطة والبرامج التي ترمي إلى تعزيز الإنعاش والإعادة إلى الوضع السابق من قطاع صناعي إلى آخر ومن بلد إلى بلد ، ويسود في بعض الحالات منظور قصير الأجل يتسق مع الحاجة الملحة لتوفير المواد الأولية وقطع الغيار للحيلولة دون انهيار الإنتاج فيما بعد ، في حين أن من الضروري في حالات أخرى الاضطلاع بعملية إعادة تنظيم وتكيف تكنولوجي وإدارة للمؤسسات ضمن آفاق زمنية أطول .

٨٤ - وفي مجال إعادة تنشيط الصناعة ، هناك برنامج لأمريكا الوسطى وافق عليه مجلس مديري مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي . ويغطي هذا البرنامج احتياجات المؤسسات التي يمكن أن تفي ببعض المتطلبات التالية من التمويل : زيادة التجارة داخل المنطقة ، زيادة استخدام القدرة المركبة ، توليد الوظائف ، استخدام الموارد الأولية للمنطقة دون الإقليمية ، زيادة الصادرات إلى البلدان الثالثة ، و/أو تعزيز التكاملية الصناعية في أمريكا الوسطى . وتتطلب المرحلة الأولى من البرنامج ٤١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الموارد الأجنبية ، إلى جانب ١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من المساهمات المحلية (قدر مبلغ التمويل الذي يتطلبه

البرنامج على أساس دراسة استقصائية تولت تحديد الفروع الصناعية التي يتوفر فيها أكبر قدر من المتطلبات المتراكمة ، وأهمها صناعة المواد الكيميائية والأغذية والمشروبات والمنسوجات والورق والمنتجات الورقية والمنتجات غير المعدنية . وسيخص معظم الموارد لدعم الزيادة في القدرة المركبة ، مع مراعاة زيادة بلي المعدلات ، بالإضافة إلى إنشاء مصانع جديدة وإعادة تنشيط المصانع الموجودة . وتعتبر تقديرات الموارد اللازمة متحفظة ، ومن الممكن أن تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية جديدة من أجل اقتناء المواد الضرورية) .

٨٥ - ولا يشمل برنامج مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي بشكل صريح متطلبات إعادة الصناعة إلى وضعها السابق من المساعدة التقنية ، أو الحصول على تكنولوجيات جديدة ، بالرغم من قدرته على تمويلها . ولم يسبق أن تعين على الصناعة في أمريكا الوسطى حتى الآن أن تواجه احتياجات إعادة إلى الوضع السابق ، لان احتياجات التغيير التكنولوجي والتنافس الدولي كانت في الماضي أقل حدة ولم يكن هناك أي توافر في الاستثمار حتى مطلع الثمانينات . وهكذا فليس من المعلوم ما هي المهام المحددة التي يتعين الاضطلاع بها ، وليس هناك أي خبرة في مجال تصميم وتنفيذ مشاريع معينة .

٨٦ - وهناك مشروع يمكن تمويله من جانب المجتمع الدولي ، ويهدف هذا المشروع إلى توجيه التعاون التقني إلى صياغة وتنسيق وتنفيذ السياسات والبرامج دون الإقليمية لتحديث الصناعة وإعادتها إلى وضعها السابق وترويج الصادرات الجديدة . ويشمل المشروع نواة مفيرة من الخبراء المختصين يقيمون في أمريكا الوسطى ويتولون نقل معارفهم وتدريب الموظفين من أمريكا الوسطى وتقديم المشورة إلى الحكومات ومديري المؤسسات . وهناك عنصر ثان من عناصر المشروع نفسه سيقدم عن طريق تمويل رحلات استطلاع إلى الخارج يقوم بها موظفون حكوميون ومن المؤسسات الخاصة لدراسة برامج البلدان الأكثر تقدما ، فضلا عن الخبرة المكتسبة في مجال استخدام تقنيات الإنتاج الجديدة . وأخيرا ، يمكن أن تعقد اجتماعات وأنشطة مشتركة ترمي إلى تحليل الدراسات وتقييم الاقتراحات والاتفاق بشأن العمل المشترك واعتماد آليات مؤسسية لتيسير إعادة الصناعة إلى وضعها السابق وترويج الصادرات . وفي هذا الصدد ، ينبغي لليونيبدو أن تشترك بصورة نشيطة في تصميم وتنفيذ المشروع .

(ب) تنمية الزراعة وتربية المواشي

٨٧ - يمر قطاع الزراعة وتربية المواشي في بلدان أمريكا الوسطى أيضا بأزمة هدية . ويرجع التدهور جزئيا إلى الانخفاض الحاد في أسعار الصادرات وإلى زيادة

أسعار المواد المستوردة . وقد حدث انخفاض في مساحة الأرض المزروعة وفي الإنتاج فيما يتعلق بمنتجات محددة ، كما هي الحال بالنسبة للقطن وقصب السكر . لذلك تأسرت الفئة الأخيرة بمنافسة المنتجات البديلة ، ولاسيما غلوكوز الذرة ، في أسواق الولايات المتحدة . وتعاني زراعة الحبوب المخممة للاستهلاك المحلي ، بدورها ، من المشاكل المذكورة سابقا في الغمل المتعلق بالأمن الغذائي .

٨٨ - وقد أولت الحكومات اهتماما خاصا للبحث عن حلول لتنشيط الزراعة . ووضع كل من البلدان تدابير مختلفة موضع التنفيذ . وتم استعراض وتنقية المشاريع والسياسات التي تتجه إلى تشجيع العمل المشترك ، وذلك في الاجتماع المشترك لوزراء الزراعة والوزراء المسؤولين عن التكامل ، المعقود في غواتيمالا يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ .

٨٩ - ويرمي توحيد البرامج والمشاريع المحددة إلى تنشيط الإنتاج ، مع إيلاء الاهتمام لاحتياجات الاستهلاك المحلي ومحاربة الفقر ومشاكل التصدير على حد سواء . وفي الوقت ذاته ، تبذل جهود لإحداث تقدم تكنولوجي من عدة أوجه وإعطاء البلدان حصة أكبر من الفواض المتولدة عن المبيعات في الخارج . وبالإضافة إلى ذلك ، وافقت الحكومة على تسريع إنشاء بورصة لبلدان أمريكا الوسطى للمنتجات واللوازم الزراعية وتنمية الأحواض الحدودية بصفة مشتركة . ويمكن أيضا إيلاء الاعتبار لمشاريع أخرى للتكامل الحدودي ، مثل مشروع تريغينيو الذي تشترك فيه غواتيمالا والسلفادور وهندوراس والذي يتضمن عنصرا هاما يتعلق بالزراعة وتربية المواشي . وكذلك استكمال الدراسات المتعلقة باستغلال الموارد في مجال صيد الأسماك والصناعة والسياحة والموانئ في خليج فونسيكا ، مما سيفيد جميع بلدان المنطقة وسيكون ذا فائدة مباشرة لهندوراس والسلفادور ونيكاراغوا .

٩٠ - وبينما تسمى مشاريع كتلك التي تتعلق بالزراعة وإنتاج البذور وحفظ الموارد الطبيعية إلى تحسين القدرة التكنولوجية ، تتجه المشاريع المتعلقة بتنمية الصادرات وإنشاء بورصة لمنتجات ولوازم الزراعة وتربية المواشي إلى تحسين العلاقات التجارية مع بقية العالم . والفرص من البرامج المتعلقة بالأغذية والتنمية المتكاملة والإنتاج ، بدورها ، هو زيادة الإمدادات المحلية وتحسين الأحوال المعيشية لسكان الأرياف .

٩١ - وتقوم منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، في الوقت الحاضر ، بإعداد خطة عمل للزراعة وتربية المواشي سينظر فيها في المؤتمر الإقليمي العشرين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي تقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ . وسيكون على الفاو ، داخل هذا الإطار ، أن تشارك في تنفيذ بعض المشاريع المحددة هنا .

٩٢ - وسيكون في مقدور الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات متعددة الأطراف (مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، والبنك الدولي) ، ومع المانحين الشائيين ، أن يقوم بما يلي :

(أ) تسهيل الإنفاق على المشاريع التي هي بالفعل قيد التنفيذ ، (ب) تسريع تصميم المشاريع والبرامج التي مازالت في مرحلة التخطيط ، (ج) تنويع أعداد وأنواع المشاريع المقرر تنفيذها في بلدان أمريكا الوسطى ، بما في ذلك الاستثمارات الجديدة التي يقصد بها مكافحة حالة الفقر الحرجة في المناطق الريفية . وبالإضافة إلى ذلك ، سيكون من الممكن تناول مشاريع ذات مكونات إقليمية مختلفة ، كالمشاريع التالية :

(أ) مشاريع الغرض منها بوجه خاص إفادة النساء اللاتي ترمّن خلال فترات الصراع ؛ (ب) مشاريع للاجئين والنازحين ؛ (ج) مشاريع لإصلاح خدمات الدعم الريفية للهياكل الأساسية في المناطق المتأثرة بالصراع المسلح^(٣) .

٩٣ - ومما له أهمية خاصة تنمية القدرة الإدارية في الوكالات الإنتاجية . وسوف ترمي هذه الجهود إلى تطوير تدريب مروجي المشاريع القادرين على تنظيم وإدارة المؤسسات أو المشاريع المركبة التي يزيد حجمها عن المشاريع التقليدية . وينبغي أن توجه هذه القدرة الإدارية إلى وضع وتنظيم وإدارة مشاريع استقصائية ومشاريع إنتاجية أو تسويقية على حد سواء ، وذلك على الصعيد دون الإقليمي . وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتشكيل اتحادات للمزارعين والفلاحين . كذلك ، فإنه بالنظر إلى أن عملية التنمية تتطلب تنفيذ مشاريع على صعيد دون إقليمي ، فسيكون من الضروري تكوين قدرة إدارية عند هذا المستوى . ويمكن تناول جميع الخطط السالفة الذكر بكفاءة من خلال العمل المشترك من جانب المؤسسات الحكومية ، والشركات الخاصة والمنظمات التكاملية . وينبغي ذكر البرنامج المشترك للمساعدة التقنية الذي أعده البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الاجتماعية ، والذي يجري تنفيذه الآن لغرض تعزيز قدرة البلدان على صياغة مشاريع في هذا القطاع .

(ج) التساهلات التجارية

٩٤ - تستفيد بلدان أمريكا الوسطى ، بطرائق مختلفة ، مما يلي : (أ) نظام الأفضليات المعمم ، (ب) الاتفاقات التفضيلية ذات النطاق الجزئي ، (ج) قانون الولايات المتحدة للإنعاش الاقتصادي لحوض البحر الكاريبي . وقد اتخذت الولايات المتحدة خطوات لتحسين تنفيذ هذا القانون الذي يعدُّ تقدماً في الاتجاه المناسب على الرغم من أنه لا يشمل جميع بلدان أمريكا الوسطى^(٣) . ويقوم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي حالياً بالتفاوض من أجل توسيع نطاق مجالات الأفضليات . كذلك أعلن مجلس بلدان أوروبا الشمالية عن الرغبة في المشاركة في البرنامج خاص لتقديم المساعدة لأمريكا الوسطى . وعلى الرغم من أن الكمية المحدودة من سلع أمريكا الوسطى القابلة للتصدير كانت في بعض الحالات سبباً وراء قلة الاستفادة من هذه الخطط التفضيلية ، فليس من الممكن إغفال أهمية الأثر المثبط للعقبات التي لاتزال تعوق صادرات أمريكا الوسطى تلك التي تتوفر لها قدرة تصديرية كبيرة .

٩٥ - وفي حالة الولايات المتحدة ، كان للحصص التي طبقت على السكر ولحوم الأبقار ومشتقات الكاكاو والأجبان والمنسوجات والملابس والأحذية تأثير كبير . كذلك طبقت الرسوم التعويضية وسياسات مكافحة إغراق الأسواق بالسلع على الأسمنت والزهور وأجهزة إغلاق الستائر والنوافذ . وقد أيام الاتحاد الاقتصادي الأوروبي حواجز أو اتخذ تدابير تمييزية إزاء منتجات أمريكا الوسطى ، مستخدماً أسعاراً مرجعية فيما يتعلق بسمك التونا والربيان (القريدس أو الجمبري) والخضروات والبقول واليام (القلقاس) والفواكه الطازجة ؛ وفرضت رسوم متنوعة على الذرة والعسل الأسود ، علاوة على الرسوم والحصص المفروضة على البقول . وفي حالة فرادى بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، فإنه يشترط توفر تراخيص للتصدير أو ودائع أو تفرض رسوم داخلية على المنتجات كالموز ، إضافة إلى حصص تفرض على المنسوجات والملابس^(٤) .

٩٦ - وفي اليابان يحول شرط توفر تراخيص التوريد دون صادرات أمريكا الوسطى فيما يتعلق بالتونا والتبغ ، وكذلك الرسوم الموسمية على الموز . وفي بلدان أمريكا اللاتينية تشكل الإجراءات الإدارية وتوفر تراخيص مسبقة أيضاً حواجز فعلية . وبالإضافة إلى ما سلف ، هناك تحيُّز ضد تصدير المنتجات المحوَّلة ناتج عن هياكل جمركية تشجع استيراد المواد الخام وتفرض عقوبات على شراء السلع المصنعة .

٩٧ - وقد يوجد في الاتفاقات ذات الطابع التجاري ما يعرب بطريقة ملموسة عن الدعم السياسي للجهود السلمية لأمريكا الوسطى وللرغبة في المساهمة في خطة للإنعاش

الاقتصادي . ففي إمكان مجموعات البلدان المذكورة أنفا أن تعطي أفضليات وتقدم مساعدات تتباين وفقا للمستويات النسبية للتنمية في بلدان الاقتصادات المعنية ، وتتضمن آليات مخصصة من شأنها ، على سبيل المثال ، أن تساعد على استقرار الإيرادات الآتية من الصادرات . وينبغي ألا يغيب عن البال احتمال توفر الفرص المرتبطة بالوصول على نحو أفضل إلى أسواق حوض المحيط الهادئ وآسيا والبلدان الاشتراكية .

٩٨ - وينبغي أيضا الاستفادة بشكل أوفى من الفرص التي توفرها أسواق أمريكا اللاتينية التي تتسم بأبعاد اقتصادية أكبر . ويعطي الإعلان الأخير الذي أصدره في أكابولكو رؤساء بلدان مجموعة الثمانية (A/42/844-S/19314 ، المرفق) موجزا لبانوراما واعدة في مجال تعزيز الروابط الاقتصادية . وفي الإعلان الصادر عن رؤساء البلدان الثمانية لأمريكا اللاتينية ترد الخطوط الرئيسية لاشتراكها في برنامج لتقديم المساعدة إلى أمريكا الوسطى ، تجدر بالإشارة من بينها الوسائل اللازمة لتشجيع التجارة داخل المنطقة ومنح التسهيلات الضرورية لوصول صادرات هذه المنطقة إلى أسواق مجموعة الثمانية . ولهذا الغرض ، فإن من المستصوب (أ) إزالة الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى حد بعيد أو إضفاء المرونة عليها ، مما يفضي إلى زيادة التجارة المتبادلة ، (ب) معاملة بلدان أمريكا الوسطى ، في إطار رابطة أمريكا اللاتينية للتكامل ، بوصفها بلدانا أقل نموا نسبيا ، (ج) تخصيص حصة أكبر لمنتجات أمريكا الوسطى في واردات القطاع العام ، مع مراعاة أن مشتريات الدول تشكل جزءا كبيرا من هذه التجارة ، (د) إيجاد آلية لتنسيق التجارة والقروض . ولكي توضع هذه الأفكار موضع التنفيذ ، فإن من الضروري إنشاء آلية مخصصة للتفاوض بين أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية .

٩٩ - وفي المرحلة الأولى ، ينبغي عقد مشاورات على أرفع مستوى بشأن إيجاد عملية تنسيق مشتركة لغرض تحديد فرص معينة للتعاون وتنفيذ التزام أكابولكو . وستكون مشاركة هيئات التكامل دون الإقليمية والإقليمية ووكالات الأمم المتحدة ضرورية للأغراض التقنية للتنسيق والتفاوض مع أمريكا اللاتينية .

١٠٠ - لقد اتخذت بلدان أمريكا الوسطى بالفعل تدابير مؤسسية وتدابير تتعلق بسياسات الاقتصاد ترمي إلى زيادة حجم سلعها القابلة للتصدير . على أن أبواب القروض مازالت غير كافية لتغطية الاحتياجات القائمة من حيث الكمية أو النوعية . وبمراعاة ما سلف ، قام مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي بوضع برنامج للدعم المالي يغطي احتياجات ما قبل الاستثمار والمنتجات القابلة للتصدير والأعمال السابقة للشحن

والاعمال اللاحقة للشحن ومشاريع التسويق وثأمين قروض التصدير . وتفترض المرحلة الاولى من البرنامج ، الذي وافق عليه بالفعل مجلس إدارة المصرف ، المساهمة بمبلغ ٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وفي هذا البرنامج الاستثماري يمكن أن يشترك البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومؤسسة الأنديز للدعم .

١٠١ - فضلا عن ذلك قدم مشروع للتعاون التقني يرمي الى توسيع وزيادة استخدام مختلف نظم الأفضليات التجارية . وسيستهدف هذا المشروع أيضا تعزيز قدرة أمريكا الوسطى على التفاوض . وبالنظر الى برنامجي عمل مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يستصوب أن تشارك هاتان الهيئتان في تنفيذ المشروع السابق الذكر .

(د) إعادة بناء الهيكل الأساسي المادي في أمريكا الوسطى

١٠٢ - استلزم عملية تحقيق التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى تطوير الهيكل الأساسي المادي دون الاقليمي ، مما يتيح مرور البضائع والأشخاص ، بالإضافة الى تحسين نظم الاتصال داخل المنطقة .

١٠٣ - وفي عام ١٩٦٣ قررت الهيئات دون الاقليمية إنهاء أو بناء "شبكة طرق أمريكا الوسطى" ("Red Vial Centroamericana") ، التي تشمل ١٣ طريقا رئيسيا يبلغ طولها ما مجموعه ٣٠٠ ٥ كيلو متر . وتربط الشبكة بين أهم مراكز الانتاج والاستهلاك في أمريكا الوسطى ، بالإضافة الى انها تعبر أكثر المناطق السكانية كثافة وأكثرها انتاجا في مجالي الزراعة وتربية المواشي . وعلى هذه الطرق الرئيسية يتم نقل ٩٥ في المائة من السلع المتبادلة بين البلدان الخمسة وكذلك جزء كبير من الحركة الداخلية لمنتجات التجارة الخارجية .

١٠٤ - وقد حالت الصعوبات الاقتصادية والمالية الأخيرة التي عانت منها الحكومات دون الصيانة المناسبة لمعظم الطرق الرئيسية المعبدة في هذه الشبكة . وفي نفس الوقت أعاققت المنازعات العسكرية أعمال الصيانة في أجزاء كبيرة وتسببت في تدمير الجسور وغيرها من الأشغال الهندسية ، مما زاد في ضعف وتكلفة الاتصالات البرية في أمريكا الوسطى .

١٠٥ - وفي ضوء ما سبق ، وافق الاجتماع الثاني للوزراء المسؤولين عن النقل على تنفيذ خطة لاصلاح وتوسيع شبكة الطرق في أمريكا الوسطى . وتشمل هذه الخطة مشاريع ذات

أولوية مصنفة الى أربع فئات : الإصلاح ، وإعادة البناء ، والتوسيع ، والتمديد . واختير مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ليكون جهاز دعم وإدارة تمويل الخطة التي تتطلب ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل تبرعات خارجية .

١٠٦ - وتجرى صيانة الشبكة الاقليمية للاتصالات السلكية واللاسلكية وبرمجة تحسينها استنادا الى دراسات جدوى أجرتها اللجنة التقنية الاقليمية للاتصالات السلكية واللاسلكية . وتربط الشبكة بين العواصم الخمس في أمريكا الوسطى كما تربطها بالمكسيك وبنيما . وهي تشمل شبكة لاسلكية بسعة ٩٦٠ قناة للهاتف والتلكس والتلفزيون . وكانت المعدات قد أهملت إهمالا يكاد يكون تاما ، وتبذل حكومات أمريكا الوسطى جهودا جديدة لتحديث هذه المنشآت . ووافق مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي على برنامج تمويل لهذا الغرض ، سيحتاج لتنفيذه الى ١٩ مليونا من دولارات الولايات المتحدة من الموارد الخارجة عن المنطقة .

١٠٧ - ويدعم الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، وقد اقترح أربعة مشاريع دون اقليمية ترمي الى تنويع وتحديث معهد أمريكا الوسطى للاتصالات السلكية واللاسلكية ، وتحديث شبكة أمريكا الوسطى للاتصالات السلكية واللاسلكية ، وتعزيز البث الاداعي وتشجيع التعاون الاقليمي في مجال التلفزيون .

(ه) الاستثمارات في قطاع الطاقة

١٠٨ - إن التفاوت الشديد في توزيع الدخل الذي يسود في المنطقة دون الاقليمية يتسبب في إزدواجية في التوازن بين الانواع العصرية والانواع التقليدية للطاقة التي يستخدمها معظم السكان . فتكوين رأس المال في انتاج النوع الأول من الطاقة يمثل نسبة مئوية كبيرة من الاستثمار المحلي الاجمالي ويتطلب كميات كبيرة من الموارد الأجنبية لتمويل استيراد المواد والمعدات . ومن جهة اخرى ، تستخدم أغلبية السكان من ذوى الدخل المنخفض الحطب كمصدر أول للطاقة ، مما يؤثر تأثيرا خطيرا على الموارد المحدودة من الغابات .

١٠٩ - وقد ساعدت ، ويمكن أن تساعد كثيرا ، برامج التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى وتوطيد عرى تعاونها مع بقية أمريكا اللاتينية في التصدي بنجاح لتحدي الطاقة الذي تواجهه المنطقة في مجالات هامة مثل الكهرباء والنفط .

١١٠ - ونظرا لضآلة المخزون الداخلي ، يجب استيراد الهيدروكربونات . لذلك لابد من زيادة مخزون النفط الى أقصى حد بشراء النفط الخام ومشتقاته بأفضل الشروط الممكنة (بالشروط التساهلية إذا أمكن ذلك) وبتخفيض تكلفة الشحن ، وتكييف عمليات التكرير ، ووضع قواعد صارمة للحفاظ والاقتصاد ، ومراقبة الأسعار المحلية . وتقوم معاهدة سان خوسيه بدور هام للغاية في هذا الصدد . وتستحق حكومتا فنزويلا والمكسيك الشناء لأنهما واصلتا تنفيذ معاهدة سان خوسيه التي تعد من أهم أمثلة التعاون في أمريكا اللاتينية .

١١١ - إن توفير النفط في المنطقة مكلف جدا ، والسبب الرئيسي في ذلك هو سوء معالجة الواردات والتكرير المحلي للنفط الخام في ظروف غير فعالة . ولم يتحقق في هذا المجال تقدم كبير نحو التكامل . ويمكن أن تجلب بعض الاجراءات المشتركة منافع اقتصادية جمة : عمليات مشتركة لشراء النفط الخام ومشتقاته ؛ الاستفادة من سعة التخزين والمرافئ لزيادة عدد عقود الشحن الى أقصى حد ؛ إقامة علاقة شاملة بين البلدان لتخفيض فوائض الوقود الثقيل .

١١٢ - وسيظل قطاع الكهرباء في حاجة الى استثمارات كبيرة . لذلك فمن المهم أن تحسن الادارة الاقتصادية والمالية لمؤسسات الكهرباء ، بما في ذلك تعزيز قدرتها التقنية والادارية .

١١٣ - وعلى الرغم من أنه تحقق بعض التقدم الواضح في ربط شبكات الكهرباء فلاتزال هناك فرص للحصول على مزيد من المنافع . وفي هذا الصدد ، يجدر بالاشارة مشروعان : (أ) الدراسة المتعلقة بتحسين الشبكة الاقليمية لنقل الكهرباء التي تلقت بالفعل تمويلا أوليا من حكومة اسبانيا ، (ب) برنامج الأنشطة الاقليمية للقطاع الفرعي للكهرباء في برزخ أمريكا الوسطى الذي عرض على مصرف التنمية للبلدان الامريكية بفرض التمويل .

١١٤ - وقد أصبح استغلال موارد الخشب بالقرب من المراكز الحضرية مفرطا . لذلك يجب على وجه الاستعجال ، تشجيعا للمحافظة على الغابات تحسينا لمستوى معيشة أقل طبقات سكان الحضر حظوة ، الحظ على الاقتصاد وإيجاد بدائل لاستهلاك الخشب .

١١٥ - وفي القطاع الفرعي للكهرباء من المستحب ، كما ذكر سابقا ، تعزيز الهياكل المؤسسية . ويجدر بالاشارة إضفاء الطابع الرسمي على مجلس أمريكا الوسطى للكهربة ، الذي هو هيئة يمكن ، في ضوء طابعها الاقليمي ، أن تشكل نظيرا له صفة تمثيلية في

إنجاز المشاريع الاقليمية والمتعددة الجنسية في مجال الكهرباء . وقد صدقت على إنشاء المجلس بالفعل الجمعيات التشريعية لثلاثة بلدان .

١١٦ - إن إنشاء مجلس أمريكا الوسطى للكهربة يمكن أن ييسر البدء في اجراء دراسات بشأن المشاريع الشنائية الجنسية ، مثل ربط السلفادور وهندوراس وإنشاء مصنع إل تيغريه للطاقة الكهرمائية الواقع أيضا بين البلدين . كما سيكون من الممكن إجراء دراسات استثمارية مشتركة تضمن إمدادات مأمونة وتكاليف إنتاج أدنى . وستشمل هذه الفئة مشاريع الطاقة الكهرمائية لبوروكا في كوستاريكا وكوبلار في نيكاراغوا .

١١٧ - وأخيرا ، يمكن دعم المبادرات الرامية الى إقامة مؤسسات اقليمية توفر الدعم التقني والفني ، مثل مختبرات التجارب الكهربائية ومراكز التخصص في هندسة شبكات الكهرباء .

٢ - التنمية الاجتماعية

١١٨ - على الرغم من المنجزات الاقتصادية التي لا يمكن إنكارها وأوجه التقدم المحققة في تحسين الحالة الاجتماعية في أمريكا الوسطى خلال العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب ، فإن إحدى السمات المميزة للبلدان الخمسة هي وجود أجزاء كبيرة من السكان تعيش في فقر مدقع . وفي بعض الحالات قد يبلغ عدد العاجزين عن تلبية أبسط الاحتياجات الأولية ثلثي السكان^(٥) . وهذه ظاهرة هيكلية معقدة مرتبطة بالتفاوت الشديد في توزيع الأصول والفرص والدخل ، ومن أهم مظاهرها الإدماج الناقص للسكان النشيطين اقتصاديا في أسواق العمل^(٦) .

١١٩ - وازدادت هذه الحالة شديدا خلال هذا العقد . وبالإضافة الى النزعة الرجعية لسياسات التكيف التي اعتمدها البلدان - والتي قلصت العنصر الاجتماعي للنفقات في الميزانيات الحكومية تقريبا حادا (التعليم والصحة والاسكان) ، هناك أيضا آثار المنازعات المسلحة .

١٢٠ - ويجب اعتبار المسافة التي تفصل الحالة الراهنة للسكان الذين يعيشون في فقر عن الحد الأدنى لتلبية الاحتياجات الأساسية دينا اجتماعيا . ولهذا الدين جانب قصير الأجل يتمثل في تلبية الاحتياجات الأساسية من الأغذية والتغذية للأسر المحرومة ، بالإضافة الى جانب متوسط الأجل يفترض زيادة مضطربة في الانتاج وفي دخل الفئات الفقيرة من السكان .

١٢١ - إن التقدم في عمليتي إعادة السلم وإقامة الديمقراطية يفترض توجيه الأعمال نحو القضاء على أوجه النقص هذه ، مما يحقق التخفيض التدريجي للدين الاجتماعي الهائل المتراكم . ومن شأن هذا الاجراء أن يحول دون انتشار الخلافات الاجتماعية التي تؤدي عادة الى نشوب المنازعات والعنف الاجتماعي . ويترتب على هذا الاتجاه الجديد الحاجة الى انشاء آليات تصبح بواسطتها مختلف المجموعات مشتركة في وضع استراتيجيات العمل والتنمية وفي تنفيذها بنشاط . وعلى ذلك ينبغي أن يولى التعاون الدولي إهتماما كبيرا لمشاركة المجموعات المتأثرة مباشرة وبيدعمها .

١٢٢ - وينبغي على وجه الخصوص أن تتحقق أولوية تخفيف الفقر في إطار نموذج للتنمية الاجتماعية يتكون من ثلاثة عناصر أساسية : إعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية ، التي تقلمت بسبب التخفيضات في الميزانية ، وزيادتها إلى أدنى المستويات المقبولة ؛ زيادة الانتاج والانتاجية بين أفقر طبقات السكان ؛ الأنشطة التي تدعم إعداد أو تعزيز مجموعات أساسية ، وبخاصة عن طريق المنظمات التعاونية .

١٢٣ - وسيوفر البعد دون الاقليمي بإدماج عاملين جدد في عملية التكامل وببذل جهود مشتركة في مجالات مثل التدريب ، والاستخدام المشترك للموارد التقنية ، وادارة الموارد المالية وتبادل الخبرات بين البلدان .

(٤) الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية

١٢٤ - في إطار الجهود التي تبذل لتنشيط الخدمات الاجتماعية وتحسينها في بلدان امريكا الوسطى ، بدأ تنفيذ عدد من المبادرات . ويمكن الاشارة من بينها الى برنامج "الصحة من أجل السلم" الذي تظلع به منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ؛ وبرنامج الاستثمارات الاجتماعية من أجل التنمية في بلدان برزخ امريكا الوسطى ، المنبثق عن مبادرة وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الأمريكية التابع لمنظمة الدول الأمريكية (القرار (XIX-0184)/309(CIES)) ، والذي يدعمه مصرف التنمية الدولي للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ، وكذلك برنامج تظلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حاليا في أمريكا الوسطى . ويمكن عن طريق انشاء صندوق خاص في مصرف امريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي لدعم المشاريع والبرامج في كل بلد ، بالتعاون مع مختلف المؤسسات دون الإقليمية ، أن يتم تعزيز المبادرات سالفة الذكر .

١٢٥ - وهناك تداخل بين البرنامجين الأولين . فبعض مشاريع برنامج " الصحة من أجل السلم" أدرجت أيضا في برنامج الاستثمارات الاجتماعية من أجل التنمية في بلدان برزخ أمريكا الوسطى في مجال قطاع الصحة . وبالنسبة لهندوراس فإن كثيرا من المشاريع التي يتضمنها برنامج الاستثمارات الاجتماعية من أجل التنمية في بلدان برزخ أمريكا الوسطى ترد في " اقتراح للتعاون من أجل الخطة الخاصة بالتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى التي شرعها الأمم المتحدة" ، شيفو سيفالبا ، شباط/فبراير ١٩٨٨ .

١٢٦ - والهدف العام لبرنامج الاستثمارات الاجتماعية من أجل التنمية في بلدان برزخ أمريكا الوسطى هو رعاية الطبقات والمجالات التي تعاني من ازمت حادة . وهذا البرنامج هو برنامج متعدد التخصصات والقطاعات وتشير أهدافه الاستراتيجية إلى الحاجة إلى العمل مع الجماعات المستهدفة بطريقة تجعل للفوائد التي تتحقق من الاستثمار الاجتماعي صلة واضحة بالبرامج والمشاريع الانتاجية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل . والمبادرات المتعددة التي وضعت بشكل تقديري بهدف أن يختار منها ما له أثر أكبر لم تأخذ شكلها النهائي بعد . ويتضمن برنامج الاستثمارات الاجتماعية من أجل التنمية في بلدان برزخ أمريكا الوسطى مشاريع استثمارية يبلغ مجموع تكاليفها ٥٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تتطلب تمويلا خارجيا قدره ٢٥٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . ويتضمن البرنامج مشاريع استثمارية ومشاريع للتعاون التقني في مجال توفير المياه والصرف الصحي ، والتعليم ، والصحة ، والإسكان ، فضلا عن مشاريع أخرى متعددة القطاعات . وهذا الرقم يشمل المشاريع الخاصة بفواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا .

١٢٧ - وتتعاون اليونيسيف من جانبها مع كل بلدان أمريكا الوسطى ، ولديها برامج وطنية تغطي مجالات الصحة والتعليم وتوفير المياه والمرافق الصحية وغير ذلك من الخدمات الأساسية . ورغم أن اليونيسيف حصلت على اعتمادات تكميلية من هتى الجهات المانحة ، فما زالت تحتاج إلى تمويل بمقدار حوالي ٢١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة التي تدعم المشاريع التي توليها حكومات المنطقة دون الاقليمية اولوية عليا .

١١ " الصحة من أجل السلم"

١٢٨ - تتميز استراتيجية الصحة بسمه أساسية وهي البرنامج الذي وضعتة حكومات بلدان برزخ أمريكا الوسطى ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ، لتحسين الخدمات ولا سيما الخدمات الوقائية . ويراعى في هذا البرنامج ما حدث في السنوات الأخيرة من تدهور في

الحالة بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان ولا سيما في حالة اللاجئين والنازحين . وتتسبب عمليات الهجرة غير المنظمة في مخاطر بيئية خطيرة . ولذلك لا بد من بذل جهد مشترك منسق من جانب بلدان أمريكا الوسطى .

١٢٩ - وقد كانت المبادرة بمثابة عامل ساعد على تعبئة الموارد الخارجية وحفز الموارد الداخلية ، وفي الوقت نفسه نشطت الامكانيات الواسعة النطاق للتعاون التقني بين بلدان المنطقة . وتتكون هذه الامكانيات من ٢٩٣ مشروعا وطنيا و ٣٠ مشروعا دون إقليمي ، وتعتبر ١٢٣ مشروعا منها من المشاريع التي لها أولوية عليا . وهناك مسن مجموع هذه المشاريع حوالي ٩٠ مشروعا وطنيا يجري تنفيذها وتبلغ تكاليفها ٢٥٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا تمول من مساهمات أجنبية ، وذلك بالاضافة الى ١٨ مشروعا دون اقليمي يجري إعدادها بمساهمة قدرها ٩٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

١٣٠ - ويغطي البرنامج ٧ مجالات عامة ذات أولوية ، وهي : تعزيز الخدمات الصحية ؛ تطوير الموارد البشرية ؛ الادوية الاساسية والمدخلات الهامة ؛ تحسين الغذاء والتغذية ؛ الامراض الاستوائية ؛ بقاء الطفل ؛ مياه الشرب والإصحاح البيئي . ومن بين المشاريع دون الاقليمية التي لها أهمية كبيرة المشاريع المتعلقة ببقاء الطفل ، وهي مشاريع تمولها جزئيا دول الاتحاد الاقتصادي الاوروبي وحكومة ايطاليا بمبلغ يساوي ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وهناك أيضا مشاريع الاغذية والتغذية التي يتولى معهد التغذية لأمريكا الوسطى وبمنا إدارة الدعم الخارجي وشراء الادوية وانتاجها انتاجا مشتركا وتقدم لها حكومة هولندا تمويلا جزئيا ؛ ومشروع مكافحة الامراض الاستوائية ، بدعم يحتمل أن تقدمه وكالة التنمية الدولية لمكافحة مرض الملاريا ؛ ومشاريع رعاية اللاجئين وتدريب الموارد البشرية . وقد وافقت مؤسسة كيلوغ من جانبها بالفعل على تقديم الدعم لمشروع تابع لمعهد أمريكا الوسطى للإدارة العامة ، صمم لتدريب مديري البرامج الصحية . كذلك يعطي مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي الاولوية لتعبئة الموارد لبرنامج لأمريكا الوسطى لتوفير المياه والإصحاح البيئي ، المنبثق عن برنامج "الصحة من أجل السلم" . ومرفق بهذه الوثيقة خمسة مشاريع دون اقليمية تابعة لهذا البرنامج تعتبرها منظمة الصحة للبلدان الامريكية والحكومات من المشاريع ذات الاولوية من حيث تعبئة الموارد الخارجية وهذه المشاريع هي : التعاون في ميدان الصحة فيما بين بلدان برزخ أمريكا الوسطى ؛ تطوير التعليم في ميدان الصحة ؛ تطوير القدرة الادارية لتعزيز أجهزة الصحة المحلية في أمريكا الوسطى ؛ رعاية الجماعات ذات الاولوية في إطار عملية إقرار السلم في أمريكا الوسطى ؛ المرأة في ميدان الصحة والتنمية في أمريكا الوسطى .

١٣١ التعليم

١٣١ - ما زالت نسبة الأمية مرتفعة في هذه المنطقة دون الإقليمية ، باستثناء كوستاريكا ونيكاراغوا . فنسبة الأمية تتراوح بين ٤٥ في المائة في غواتيمالا و ٤١ في المائة في هندوراس ، وإلى ٦ في المائة في كوستاريكا و ١٨ في المائة في نيكاراغوا ، وتحتل السلفادور موقفا وسطا ، إذ تبلغ نسبة الأمية فيها ٢٨ في المائة (أرقام عام ١٩٨٥) . وبالأرقام المطلقة زاد عدد الأميين في أمريكا الوسطى من حوالي ٣,٧ ملايين شخص إلى ما يقرب من ٤,٢ ملايين شخص في الفترة بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٥ ومن الجلي أن السكان الأميين سيواجهون مزيدا من المعاب في الاندماج في عملية تغيير الأجهزة الانتاجية . وكذلك فهناك ، رغم ما يبذل من جهود ، مشاكل ضخمة من حيث الانتظام والتخلف .

١٣٢ - وفي ضوء هذه الحالة ، اقترحت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تشجيع الاضطلاع بمشاريع دون إقليمية تتعلق بالمسائل التالية : (أ) الحضور في المدارس ومحو الأمية وتحسين نوعية التعليم ، (ب) إدماج تدريس العلم والتكنولوجيا في التعليم الأساسي العام في أمريكا الوسطى ، (ج) التعليم في المناطق الريفية ، والتعليم بلغتي الحضارات المختلفة لتلبية حاجات السكان الأصليين (فهناك ٥٠٠ ٩٥٤ ٢ نسمة من السكان الأصليين في غواتيمالا ، و ١٩٥ ٠٠٠ في هندوراس ، و ١٠٢ ٥٠٠ في السلفادور ، و ٨٥ ٠٠٠ في نيكاراغوا ، و ٢٠ ٠٠٠ في كوستاريكا) ؛ (د) البرامج التعليمية التي تقدم إلى اللاجئين والنازحين في أمريكا الوسطى ؛ (هـ) تبادل الاتمالات ؛ (و) انشاء وتمويل صناعات تعليمية ، وهو ما قدم بشأنه اقتراح إلى مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، لاجراء دراسات سابقة لدراسات الجدوى لإنشاء شركات تتخصص في انتاج المواد التعليمية في المنطقة دون الإقليمية . وثقترح اليونسكو بدورها تعزيز الأنشطة في كل بلد ، ولاسيما فيما يتعلق بنوعية التعليم في كوستاريكا ، وبمحو الأمية والتعليم الأساسي في السلفادور ، وتحسين مناهج التعليم وتحديثها وتعليم القراءة والكتابة ، بما في ذلك تعليم القراءة والكتابة بلغتين في غواتيمالا ، وتعليم الكبار في هندوراس ، وتغيير مناهج التعليم الأساسي العام في المناطق الريفية في نيكاراغوا .

١٣٣ - وفي الأجل المتوسط فإن إعادة تشكيل الهيكل الاجتماعي والاقتصادي في بلدان أمريكا الوسطى يتطلب تغيير التعليم الابتدائي والمهني بحيث يصبحان أساسا من أسس التنمية في كل بلد وفي المنطقة دون الإقليمية كلها .

١٣١ الإسكان

١٣٤ - وصلت حالة الإسكان في بلدان أمريكا الوسطى إلى مستوى حرج بسبب تراكم الاحتياجات غير الملبّاة في هذا المدد ، وقد تفاقمت الحالة أيضا بسبب استمرار الانتكاس الاقتصادي . ويجب النظر إلى مسألة تشييد المساكن في سياق عملية تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا ، بما يتطلبه ذلك من خلق فرص العمل ، والحد من الاعتماد على المواد المستوردة ، وتحقيق اللامركزية بالنسبة للمؤسسات ، والتعاون بين القطاعين الخاص والعام ، والمساهمة النشطة من جانب المجتمعات المستفيدة .

١٣٥ - وتتوخى معظم المشاريع التي يجري تنفيذها حاليا في أمريكا الوسطى توفير المساكن كجزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ولهذا ينبغي التوسع في هذه المشاريع . وبالإضافة إلى هذا ، فيكون من المستحسن إنشاء شبكات للتعاون فيما بين بلدان أمريكا الوسطى بقصد تشجيع تبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال .

١٣٦ - وفي إطار النظرة الشاملة للاستثمار الاجتماعي ، فإن برنامج الاستثمارات الاجتماعية من أجل التنمية في بلدان أمريكا الوسطى يهتم اهتماما خاصا بنقص المساكن وبسرعة التزايد السكاني الحالي ، والهجرة الداخلية وعملية التحضر السريعة . وقد أعلن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) من جانبه عن استعداده لتكثيف أنشطته في هذه المنطقة كجزء من جهد عالمي يبذل من أجل التعميل بعملية التنمية الاجتماعية .

(ب) تميز القدرة الانتاجية للقطاعات الحدية

١٣٧ - تتمثل عملية مكافحة الفقر المدقع اتصالا وثيقا بالزيادة في الانتاج والانتاجية . ولا يمكن استمرار تحقيق التقدم بدون زيادة دخل السكان ، وزيادة معدلات استهلاكهم ونسب العمالة بينهم . وتنطوي هذه النظرة على رفض المفاهيم القائمة على المساعدة وقبول شرعية طموح قطاع عريض من السكان للمشاركة في تحسين حالتهم الخاصة وفي تنمية مجتمعهم تنمية شاملة .

١٣٨ - وفي بعض البلدان ، أدى إنعدام الاستقرار وحالة التصادم الداخلي إلى إعاقة إقامة علاقات عمالية مرضية ؛ وساد العلاقات القائمة بين اتحادات العمال وأرباب العمل والدولة جو من الشك . وأدى إنعدام الأمن الشخصي وعدم توافر الظروف المواتية لممارسة حقي تشكيل الجمعيات وحرية التعبير عن الرأي إلى ظهور منازعات أو إلى منع بعض الفئات الاجتماعية من المشاركة بصورة كاملة .

١٣٩ - ومن جهة أخرى ، فإن ما نشأ عن التعديلات الهيكلية والتغييرات في توجيه النماذج الإنمائية من آثار واحتياجات قد أوجد تضاربا بين المهارات المهنية للعمال واحتياجات الوحدات الانتاجية من الموظفين التقنيين . فكان من الضروري بالتالي إعادة صياغة برامج تدريب الموارد البشرية وإجراء تكييفات في المؤسسات التعليمية .

١٤٠ - وبغية معالجة المشاكل الموصوفة ، وضعت منظمة العمل الدولية برنامجا للعمال والتنمية والحوار يتضمن ثلاثة مقومات : توليد الوظائف والدخل ، وتدريب الموارد البشرية ، وإجراء حوار لتحقيق السلم الاجتماعي . ومن المعترف به أنه ينبغي إيلاء الاهتمام للجوانب الاجتماعية والعمالية لعملية التكيف والتغيير التي فرضتها الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بصورة ملحة لا مفر منها ، وفي الوقت نفسه للحاجة إلى زيادة القدرة على الحوار وحفزها وتعزيزها ، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الجهود المبذولة لبلوغ مستوى مناسب من السلم الاجتماعي يجعل من الممكن تحقيق التنمية في ظل الديمقراطية .

١٤١ - ونظرا إلى أن التغلب بصورة تامة على آثار الأزمة المجابهة المسلحة سوف يتطلب عددا من السنين ، ينبغي إعطاء الأولوية لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز القدرة الادارية للفئات الفقيرة ، لاسيما من خلال التنظيمات التعاونية . ولا يمكن زيادة الدخول بصورة يعول عليها وتلبية الاحتياجات الاساسية إلا عن طريق زيادة إنتاج الفئات الحدية . يمثل Proimpo برنامجا ذا أهمية خاصة وهو يشمل المشاريع الانتاجية في المجتمعات المحلية الاساسية . وتكلمة لما سبق ينبغي إضافة استثمارات ترمي إلى الحفاظ على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية أو زيادتها ، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في زيادة إنتاجية الفقراء .

الأمن الغذائي

١٤٢ - بدأ معدل توسيع قطاع الزراعة وتربية المواشي ينخفض منذ أواخر الستينيات وأصبح راكدا ابتداء من العقد الحالي . كما أن الزيادة في الانتاج للأغراض الاستهلاك

الداخلي لم تكن سريعة بما فيه الكفاية . وقد انحسر زرع الحبوب في المناطق الملائمة للزراعة السنوية في حين ازداد في الأراضي الحدية .

١٤٣ - وخلال العقد الحالي ، يساهم إنتاج الحبوب الأساسية في الإمدادات المحلية بنسبة أقل مما سبق ؛ ومن جهة أخرى ، يوفر الاستيراد ما بين ٢٠ في المائة و ٣٠ في المائة من الإمدادات ، علما بأنه قد بلغ في بعض البلدان في السنوات الحرجة نسبة ٤٠ في المائة من مجموع الإمدادات المتوافرة . ولم يتسن تخفيض هذه النسبة إلى ١٠ في المائة إلا في غواتيمالا . ومن جهة أخرى ، انخفض استهلاك الفرد للحبوب الأساسية وتراجع إلى ما دون المستويات التي بلغها في أوائل السبعينات وذلك حاشا في كوستاريكا وفي بعض السنوات في السلفادور ونيكاراغوا .

١٤٤ - وفي هذا الإطار ، فإن الهدف الأساسي لاستراتيجية إعادة التنشيط الاقتصادي ومكافحة الفقر يتمثل في تحقيق كفاية الانتاج الغذائي وضمان تمكين جميع السكان من الاستهلاك . وتنطوي هذه السياسة على تدابير ترمي إلى حفز الانتاج وتوفير الغذاء والعمالة والدخل والاستهلاك لضعف الفئات السكانية . ومن الممكن ، من الناحية الفنية ، زيادة القدرة الانتاجية والتوسع في إجراء البحوث وتحسين نظام الري واستخدام المدخلات .

١٤٥ - وإن إيجاد أشكال تنظيمية جديدة فيما بين المنتجين من شأنه أن يجعل من الممكن مضاعفة القدرة الانتاجية والقدرة الادارية لدى الوحدات الريفية الصغيرة ، مما يؤدي إلى تنويع الأنشطة الأساسية واستحداث أنشطة تكميلية أخرى ذات قيمة مضافة أكبر . وعلاوة على ذلك ، سيتطلب الأمر تقديم الدعم إلى صغار المنتجين في مجال الإثتمان والتعاون التقني والتدريب والأسعار المضمونة وانعاش التكنولوجيات التقليدية .

١٤٦ - ويهدف مشروع الأمن الغذائي المضطلع به في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوروبي إلى إقامة أسس للاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بمعظم الأغذية التي بإمكان المنطقة انتاجها ، مما يؤدي إلى تنشيط الإمدادات والتسويق الاقليمي والتخصص . وتحقيقا لهذا الغرض ، قدمت لجنة الاتحاد الأوروبي والحكومة الفرنسية دعما بقيمة ٢٥٠ من المليون وحدة حسابية أوروبية عن طريق لجنة العمل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الوسطى .

١٤٧ - وقد حددت في كل من خطوط العمل هذه الاحتياجات من الاستثمار والتمويل والتعاون التقني من أجل زيادة النتائج المحرزة ومن أجل تعزيزها في بعض الحالات . وبإمكان كل من منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي أن يقدم تعاونه الفعال في إطار العمل المنشود في هذا الميدان .

١٤٨ - وتتمثل المجالات التي من المستصوب الاعتماد فيها على تمويل من خارج المنطقة في : رمد الأغذية والتغذية ، والتنبؤ بالمحاصيل ، وتحليل نظم إنتاج الحبوب الأساسية ، وتسويق الحبوب ، والائتمانات المقدمة إلى صغار المنتجين ، والبحث ، ونقل التكنولوجيا ، والتدريب . وعلاوة على ذلك ، ينبغي إبراز أهمية إنشاء نظام للاحتياطي الغذائي على الصعيد دون الإقليمي .

(ج) حفز التنمية ابتداء من القاعدة : تعزيز التعاونيات

١٤٩ - يُضطلع بالمجهود التعاوني بصورة خاصة فيما بين الفئات المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل وما يقارب نصف القطاع التعاوني في أمريكا الوسطى يفتقر إلى الحد الأدنى من الهياكل الأساسية ولا يزال من الموارد البشرية ورأس المال والقدرة المؤسسية . إلا أن اتحادات التعاونيات قد طورت أنشطة التعاون التقني والمالي التي يبدو من المستصوب تعزيزها .

١٥٠ - وفي الوقت الحاضر ، تحظى الحركة التعاونية باهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي ووكالات التنمية الثنائية . وتضطلع وكالة التنمية الدولية ببرنامجين على الصعيد دون الإقليمي ، برنامج في هندوراس والآخر في غواتيمالا ، يبلغ مجموع تكاليفهما ٢٠ مليون دولار . وقد وافق الاتحاد الاقتصادي الاوروبي على برنامج دعم للتعاونيات تبلغ تكاليفه ٢٥ مليون دولار . ومن المقومات الأساسية لهذا البرنامج ، إنشاء صندوق ضمان على الصعيد دون الإقليمي بمبلغ ١٥ مليون دولار . وتمول الهيئة السويدية للتنمية الدولية برنامج تدريب من خلال اتحاد التعاونيات لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي ، مستخدمة المواد التي أعدتها منظمة العمل الدولية .

١٥١ - وفي معظم الحالات تقدم المساعدة الدولية لأكثر التعاونيات رسوخا . ويشمل المشروع المقترح حاليا تقديم التمويل والتعاون التقني والتدريب من أجل تنمية تعاونيات الخدمات والانتاج الصغرى ، يتضمن إنشاء صندوق ضمان لتمكين التعاونيات الصغيرة من الحصول على ائتمانات . ويشمل أيضا تقديم الدعم التقني الرامي إلى حل المشاكل الانمائية للمشاريع الصغيرة وإلى تعزيز اتحادات التعاونيات من الناحية

المؤسسية . وأخيرا سوف يستند عنصر التدريب إلى برنامج مواد وتقنيات التدريب على إدارة التعاونيات في منظمة العمل الدولية ، ويعزز تبادل الخبرات فيما بين التعاونيات على الصعيد دون الإقليمي ، ولاسيما فيما يتعلق بالتنظيم المالي والمحاسبة والادارة .

٣ - مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي وتمويل المشاريع

١٥٢ - منذ ما يزيد على ٢٥ سنة ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي هو الاداة المالية لبرنامج تكامل أمريكا الوسطى ، وهو يقوم بتوجيه الموارد لتنفيذ الانشطة الأساسية ذات الأهمية على الصعيد دون الإقليمي . وقد قدم المصرف أيضا دفعة قوية لعملية التصنيع وبرامج الإسكان والتنمية الاجتماعية . وفي السنوات الاخيرة ، أدت السياسة الائتمانية للمصرف إلى تمويل مشاريع تساهم في إعادة التنشيط الاقتصادي وإدراج العملات الأجنبية وفي الجهود الرامية إلى حل المشاكل الاجتماعية .

١٥٣ - ويمثل تدعيم مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي طريقة فعالة لزيادة القدرة على استيعاب التعاون الخارجي . وتوجد لدى المصرف بالفعل مجموعة كبيرة من المشاريع المدروسة ذات الأولوية كما يملك الخبرة اللازمة لتعزيز البرامج المتعددة الجنسية . وبالتالي يبدو من المعقول أن يساهم المجتمع الدولي في تعزيز مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي بطرق مختلفة ، مع المحافظة على طابعه المستقل والمتعدد الاطراف ؛ وأبرز هذه الطرق فيما يلي :

(أ) مشاركة بلدان من خارج المنطقة في رأس مال مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي

١٥٤ - سعت حكومات أمريكا الوسطى إلى حث بلدان من خارج المنطقة على المشاركة في تكوين رأس المال الاسهمي للمصرف . ومنذ عام ١٩٨٣ عندما وافق مجلس المحافظين على قبول أعضاء من غير أمريكا الوسطى ، قامت المؤسسة بمساع تمثل نجاحها بالفعل في مشاركة المكسيك (أيلول/سبتمبر ١٩٨٦) والأرجنتين (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧) في صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الوسطى . وقد أنشئ هذا الصندوق كآلية انتقالية لاستقطاب مساهمات جديدة من خارج المنطقة ريثما تستوفى المتطلبات القانونية اللازمة . (أنشأت فنزويلا داخل المصرف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ صندوقا استثماريا كخطوة تمهيدية لمشاركتها الاسهمية في المؤسسة) . وكان من المقرر أن يكون رأس مال المصرف المكتتب به بليونين من دولارات الولايات المتحدة ، تساهم

بلدان أمريكا الوسطى بنسبة ٥١ في المائة منه وتساهم بلدان من خارج المنطقة بالمبلغ المتبقي . ومن إجمالي ذلك الجزء من رأس المال المتاح للاكتتاب الخارجي وقدره ٩٨٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة يدفع ٢٥ في المائة نقداً .

(ب) البرامج الإنمائية

١٥٥ - يبلغ إجمالي طلبات التمويل التي قدمتها بلدان أمريكا الوسطى إلى مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٢ ، ٢٢٨ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة . واستجابة لذلك ، وضع المصرف خطة ائتمانية بمبلغ بليون من دولارات الولايات المتحدة وتنفذ باستخدام رأس المال المدفوع والمبالغ المسددة والعائدات والموارد المتلقاة من مصادر شئانية ومتعددة الأطراف في الخارج . وتشمل البرامج عدداً من المشاريع المشار إليها في الأجزاء السابقة . (يتضمن مرفق هذه الخطة قائمة بالمشاريع) .

رابعا - الجوانب المؤسسية والملتمة بالقدرة الإدارية

١٥٦ - تسعى الحكومات والهيئات العامة في أمريكا الوسطى إلى تحسين فعاليتها وكفاءتها . وهي تواجه في ذلك عقبات أدت إلى ببطء معدل سدادها للقروض التي حصلت عليها ، وإلى صعوبات في تنظيم السياسة الاقتصادية وإدارتها وتنفيذها . وهذا النوع من المشاكل لا يمكن حله دائماً بنقل الموارد المالية . بل على نقيض ذلك ، فإن جوانب التأخر المؤسسي والتنظيمي هذه تعرقل استيعاب المدخرات الأجنبية .

١٥٧ - وهذا مجال يبشر بالخير الكثير بالنسبة للتعاون التقني الدولي ، ويؤدي فيه التعاون الذي تقدمه الأمم المتحدة نفسها دوراً بارزاً . ومن أهم المسائل في هذا الصدد تحقيق التوافق الاجتماعي ، وتلاقح أهداف القطاعين العام والخاص ، ودور المنظمات غير الحكومية ، ومشاريع التعاون بين أمريكا الوسطى وبقية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وأجهزة تحقيق التوافق السياسي ، والعمل المشترك في المفاوضات .

١٥٨ - ومما لا يقل عن ذلك أهمية تعزيز مؤسسات في أمريكا الوسطى باعتبارها قوة دافعة للتعاون من أجل التنمية . وينبغي توجيه الدعم الذي يقدم حالياً إلى المؤسسات دون الإقليمية لتحسين قدرتها الإدارية والتنفيذية بحيث ييسر أداء المهام التي يتناولها هذا التقرير . ومن الضروري على وجه الخصوص تعزيز قدرة الأمانة الدائمة

للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى على تشجيع المبادرات وتقديم الخدمات إلى الحكومات الأعضاء . وينبغي تقديم دعم مماثل إلى الأمانة التنفيذية للمجلس النقدي لأمريكا الوسطى لتمكينها من التصدي للتحديات الجديدة التي تواجهها في مجال المديونية ، والتعاون النقدي ، والتنسيق الإقليمي للسياسات المالية . وقدرة المنطقة دون الإقليمية على وضع مشاريع استثمارية هي قدرة محدودة ، مما يجعل من الصعب عليها الاستفادة على نحو كامل من التعاون المالي الدولي . وستدعم المساعدة الخارجية صندوق التعاون التقني التابع لمصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي من أجل تعزيز القدرات الوطنية وكذلك إنشاء برامج ائتمانية جديدة ذات أهمية إقليمية .

١٥٩ - وتشير "المعاهدة التأسيسية لبرلمان أمريكا الوسطى والهيئات السياسية الأخرى" إلى أن إنشاء هيئة سياسية إقليمية من شأنه أن يمكن البلدان الأعضاء من مناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تمسها والبت فيها . وسيتم هذا بقصد بلوغ أعلى مستويات التعاون بروح من التفاهم والتضامن ، وتحقيق التعايش السلمي في إطار الأمن والرفاه الاجتماعيين ، على أساس الديمقراطية البرلمانية ، والتعددية ، واحترام التشريعات الوطنية والقانون الدولي . ومن ثم فإن هذه المبادرة تتسم بأهمية غير عادية باعتبارها عنصرا يعزز اتفاقات اسكيبولاس والعمليات السياسية التعددية والديمقراطية المنصوص عليها في هذه الاتفاقات .

١٦٠ - ومن المسائل الجديرة بتأييد المجتمع الدولي إنشاء برلمان أمريكا الوسطى باعتباره محفلا سياسيا دائما لمناقشة وتحليل المسائل التي تهم هذه المنطقة دون الإقليمية ، حيث إن عملية تحقيق التوافق الديمقراطي يمكن أن تسهل حل المشاكل المشتركة بتيسير إقامة سلم وطيء ودائم .

١٦١ - ووفقا للمعاهدة التأسيسية ، سيكون لاجتماع نواب الرؤساء سلطات هامة في إطار عملية تحقيق التكامل في أمريكا الوسطى لا تتمثل في العمل على تنفيذ القرارات على النحو الواجب فحسب ، وإنما أيضا في رصد تنفيذها وفي دعم الهيئات الإقليمية . وبالمثل ، تقرر أن تتعاون الحكومات والهيئات المعنية بالتكامل مع البرلمان ، الذي سيكون له أيضا سلطة تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برامج هذه الهيئات ودراسة تقاريرها السنوية وإبداء تعليقاته عليها وتقديم توصيات بشأنها .

١٦٣ - غير أنه سيترتب على إنشاء هذا البرلمان آثار مالية ، لا سيما فيما يتعلق بتنظيم انتخابات مباشرة مسبقة في كل بلد . وتحقيقا لذلك ، يوصى بإنشاء "صندوق إقليمي" لتحويل التبرعات الدولية إلى العملة المحلية لكل بلد من بلدان أمريكا الوسطى .

خامسا - دور منظمة الأمم المتحدة

١٦٣ - لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة الأمانة العامة ، مجالات عمل طبيعية في خطة التعاون الاقتصادي . فالأمانة العامة تقوم ، بحكم طبيعتها ذاتها ووفقا لقراري الجمعية العامة ١/٤٢ و ٢٠٤/٤٢ ، بدور حفاز في دعوة بلدان كثيرة إلى التعاون مع أمريكا الوسطى وفي تنسيق عملها .

١٦٤ - وفي عملية اختيار الأولويات وكذلك في تحديد المشاريع ، عقدت مشاورات مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وكما جاء في جميع أجزاء هذه الوثيقة ، فإن لكل مؤسسة من هذه المؤسسات دورا هاما في تعبئة الموارد اللازمة للمشاريع التي تتكون منها الخطة وفي تنفيذ تلك المشاريع . وفي العرض السابق ، وردت إشارات صريحة إلى مختلف جوانب التعاون الذي يساهم به في تنفيذ الخطة كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الأغذية العالمي ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/مجموعة "غات" ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والبنك الدولي ، مجموعة "غات" ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) . فضلا عن ذلك ، هناك مبادرات أخرى يمكن للأمم المتحدة أن تضاعف في إطارها الجهود المبذولة لصالح هذه المنطقة دون الإقليمية . وقد أكد ، في الفصل المتعلق بالجهاز المؤسسي لتنفيذ الخطة ، الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به وكالات التمويل الدولي مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي .

١٦٥ - ويعتبر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث أمريكيا الوسطى منطقة يرجح أن تحدث فيها كوارث طبيعية (زلازل ، وفيضانات ، وانفجارات

بركانية) تترتب عليها آثار اجتماعية واقتصادية طويلة الاجل . وعليه ، يبدو أن من المستصوب وضع سياسات وتطوير القدرات لمنع حدوث هذه الظواهر ومعالجتها والتخفيف من آثارها .

١٦٦ - وصندوق الأمم المتحدة للسكان على استعداد لتقديم التعاون التقني في مجموعة كبيرة من الأنشطة السكانية منها رعاية صحة الام والطفل وتنظيم الاسرة ، وجمع وتحليل البيانات الاساسية ؛ والسياسات السكانية التي تتضمن مسائل خاصة متصلة بالمرأة والشباب والنازحين .

١٦٧ - وتقترح منظمة الطيران المدني الدولي القيام ، بعد بالتشاور مع سلطات الطيران المدني في هذه المنطقة دون الإقليمية ، بأنشطة تستهدف تعزيز التعاون فيما بين منظمات الطيران المدني وشركات الخطوط الجوية التجارية في هذه المنطقة دون الإقليمية من أجل خفض تكاليف الخدمات ، وكذلك إنشاء آليات تستخدم كأساس لتحقيق التكامل الإقليمي . وتقترح المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، من جانبها ، دعم لجنة الموارد المائية لأمريكا الوسطى .

١٦٨ - وأوفدت المنظمة البحرية الدولية مؤخرا بعثة إلى أمريكا الوسطى لتحديد المجالات التي يمكن فيها تطوير التعاون التقني في ميدان عملها . وحددت المنظمة مجالات باعتبارها مجالات تتطلب اهتماما خاصا ، هي تحسين خدمات الموانئ ، وتعزيز رسم السياسات البحرية وإعداد التشريعات البحرية ، ومنع التلوث البحري .

١٦٩ - وقدمت المنظمة العالمية للسياحة أربعة اقتراحات بمشاريع دون إقليمية وسيحدد المشروع الأول المتعلق باستحداث جولات سياحية متكاملة الجولات التي تشمل معالم أثرية وثقافية وطبيعية ، كما سيحدد الاحتياجات من الهياكل الاساسية ويبيّن الاستراتيجيات الترويجية . ويشمل المشروع الثاني التعاون التقني من أجل إنشاء نظام تأمين لحماية السياحة من الاخطار الصحية ، بما في ذلك حماية السياح باعتبارهم مستهلكين . ويشمل المشروع الثالث إنشاء مركز دون إقليمي في هندوراس لتزويد العاملين في الفنادق في أمريكا الوسطى بالتدريب الفندقي . ويتعلق المشروع الرابع بتكوين صورة سياحية لأمريكا الوسطى . وتتضمن هذه المجموعة من الأنشطة اقتراحات قدمها المجلس السياحي لأمريكا الوسطى وتشمل استراتيجيات ترويجية تشترك في وضعها وتنفيذها المؤسسات السياحية في بلدان المنطقة .

١٧٠ - وأبنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية استعدادها لتمويل مشاريع تشمل التعاون التقني في مجال التكنولوجيا النووية . وهي تقوم في الوقت الحالي بتنفيذ مشاريع في أربعة من بلدان أمريكا الوسطى الخمسة في قطاعي الزراعة وتربية المواشي والصحة .

١٧١ - وتشمل أنشطة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة مشاريع مختلفة تهدف إلى النهوض بالمرأة وتوفير التدريب المهني لها . ومن بين الخطط التي وضعها المعهد مشروع يتعلق بالمؤشرات الإحصائية ومشروع آخر يتعلق بطرق وضع برامج لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة .

١٧٢ - وأعرب الاتحاد البريدي العالمي ، من جانبه ، عن استعداده للتعاون في تنفيذ الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ولتوفير كل المعلومات المتاحة عن هذا الموضوع من أجل جعل المؤسسات البريدية الوطنية لا مصدر عمالة وخدمات فحسب ، بل أيضا مصدرا للدخل ووكالات لنشر الثقافة .

١٧٣ - وكلفت الحكومات المنظمة العالمية للملكية الفكرية والأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى باستعراض المعاهدة الإقليمية في مجال العلامات التجارية وكذلك بإعداد معاهدة جديدة بشأن البراءات والتصميمات الصناعية . والهدف من هذا المشروع هو تحديث التشريعات وبذل جهود مشتركة في تطبيق التشريع الجديد .

سادسا - المسؤولية الداخلية والدولية

١٧٤ - من الجلي أن المسؤولية الأساسية عن تنمية أي بلد تقع على عاتق مجتمعه وحكومته ، ومن ثم فإن هذا الاقتراح يصبح غير كامل إن لم يُشر إلى مهمة دول أمريكا الوسطى في وضع وتنفيذ العنصر الاقتصادي والاجتماعي في الاتفاقات المعتمدة في غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ . وتشكل الجهود الداخلية المحور الأساسي للتنمية ، وبدونها لا يتسنى للتعاون الخارجي أن يؤدي وظيفته . وللمسؤولية الإقليمية في سياق خطة خاصة للتعاون الخارجي عدة أبعاد رئيسية .

١٧٥ - وينبغي في المقام الأول الإشارة إلى توزيع النفقات الداخلية . فإذا سارت عملية السلم قدما إلى الأمام ، سيتعين على حكومات أمريكا الوسطى الإفراج عن الموارد

المالية والبشرية المكرسة في الوقت الحاضر للدفاع وتخصيصها لأغراض متعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . فالانتقال من حالة نزاع سافر (يخص بلدان ما يزيد على ٤٠ في المائة من انفاقهما العام لقطاع الأمن) الى حالة سلم يتيح فرسا هامة لزيادة المدخرات الداخلية وتحويل الموارد الى أنشطة أخرى ذات أولوية ، مما يوجد جوا مواتيا للاستفادة الكاملة من التعاون الخارجي .

١٧٦ - وفي المقام الثاني ، فإن التماس الدعم من المجتمع المالي الدولي لصالح مؤسسات التكامل في أمريكا الوسطى يتطلب من حكومات تلك المنطقة التنفيذ الدقيق لمقتضيات التزاماتها المناظرة . وفي هذا الصدد ، لا بد من بذل أقصى قدر من الجهد لتقديم المساهمات المالية لدعم برامج ومؤسسات التكامل ؛ ولا بد من إعطاء الأولوية لخدمة الالتزامات الحكومية تجاه هذه الهيئات ، ولا بد من تزويد المؤسسات الإقليمية بالأموال والموظفين المناسبين . وسيكون من الواجب كذلك القيام بتدابير لتكثيف عملية التكامل دون الإقليمي .

١٧٧ - وفي المقام الثالث ، ينبغي أن يكون ما عُدَّ آنفا من استراتيجيات فسي القطاع الاقتصادي والاجتماعي تعبيرا عن العمليات التعددية والديمقراطية المتوخاة في اتفاقات اجتماع إسكيبولاس الثاني . وفي هذا الصدد يتعين تشجيع مشاركة قطاعات عريضة من السكان في الجهود الرامية الى إعادة التنشيط الاقتصادي ، ويتعين أيضا أن يتخذ أسلوب التنمية وجهة تتسم بقدر أكبر من الإنصاف .

١٧٨ - وفي المقام الرابع والأخير ، ينبغي ذكر وضع السياسات القصيرة الاجل التي تمثل النظرة الشاملة للاقتصاد الكلي في كل بلد . وأحد مصادر الاحتكاك بين حكومات المنطقة دون الإقليمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف يتمثل في المشروطة التي هي جزء من مختلف برامج التكيف . ويمكن تفسير موقف حكومات أمريكا الوسطى في ضوء أن بعض الأسس التي تستند اليها هذه البرامج (ولا سيما زيادة الطلب الأجنبي على منتجات أمريكا الوسطى) لم تتحقق في الحدود الزمنية المنتظرة . ومن جهة أخرى ، فإن نفس قواعد المشروطة ومعايير تقييم الأداء لا تلتفت عادة إلى التكاليف السياسية الناجمة عن التطبيق الصارم لهذه القواعد في إطار السمات الاجتماعية المميزة لكل بلد .

١٧٩ - بيد أن الهدف العام للخطة الخاصة للتعاون هو مساعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على استعادة معدلها على أسس جديدة ، بقطاع تصدير أكثر تنوعا وأقدر على التنافس ، وجهد متجدد في مجال التنمية الريفية ، وإنشاء صناعة تتميز بكفاءة

متزايدة . وتحقيقا لهذه الغاية ، سيتعين بلا شك الالتزام بأقصى قدر من الصرامة بتطبيق السياسات الرئيسية الاقتصادية الكلية ، وخاصة في مجالات الضرائب والنقود الأجنبي والعملة والمرتبات ، الى أن تبلغ الاسعار حدا تعكس عنده ، ضمن حدود معقولة ، الندرة النسبية للسلع والخدمات أو تعكس تكاليفها مقيسة بالفرص الاجتماعية . وفي هذا الصدد ، سيكون على الحكومات انتهاز سياسات اقتصادية تتيح لعملية التكيف أن تسير قدما بشكل أكفأ مما كانت عليه في السنوات الأخيرة ، وهي السنوات التي اتسمت بكساد شديد . وسيكون على البلدان التي ما زالت تعاني من اتجاهات تضخمية (وفي حالة واحدة من تضخم مفرط) أن تطبق بالضرورة برامج لمكافحة التضخم ، سواء أكانت هناك أم لم تكن شروط مقيدة أو تمويل خارجي .

١٨٠ - ويشكل الجهد الإقليمي والاستعداد الأجنبي للعمل من أجل السلم والتنمية بالنسبة لأي برنامج العنصرين الحفازين اللذين سيمكنان أمريكا الوسطى من العودة الى طريق التقدم والتمدن الديمقراطي . وقد اتخذت حكومات وشعوب المنطقة الخطوة الأولى بتوقيعها اتفاقات إسكيبولاس . وغان الآن دور المجتمع الدولي للعمل وفقا لروح المبادئ الأساسية التي استلمهم منها ميثاق الأمم المتحدة . ومما لا شك فيه أن اتساع نطاق التعاون الخارجي لصالح دول برزخ أمريكا الوسطى يعتبر بمثابة أداة ارشادية للطريق المتبع في القواعد الجديدة للتعایش الاقتصادي والسياسي بين المراكز الصناعية والعالم الثالث .

سابعاً - الآليات المؤسسية لتنفيذ الخطة

١٨١ - يتطلب وضع الخطة وتطويرها في المستقبل إنشاء آليات مؤسسية لتنسيق المساعدة الدولية استنادا الى العلاقات فيما بين بلدان أمريكا الوسطى . وفي هذا الصدد ، ينبغي إعادة تأكيد أنه ستبذل جهود لحشد موارد تقنية ومالية إضافية ينبغي أن تخصص لتنشيط البرامج الإقليمية التي تحظى باهتمام مشترك . وكما ذكر سابقا ، فإن الخطة تمثل بداية عملية تتطلب بذل جهود ضخمة بغية كفاءة مواصلة العمل والحفاظ على استمراره . وبناء على ذلك ، سيكون من الضروري توضيح المهام والوكالات المشتركة في تحقيق الأهداف المشتركة .

١٨٢ - وفيما يتعلق بحكومات أمريكا الوسطى ، فإن فرص التعاون والتشاور تسنح من خلال المحافل الحكومية الدولية القائمة ، أو عن طريق المحافل التي قد تنشأ . وفي الواقع ، انه خدمة لأغراض هذه الخطة قامت حكومات أمريكا الوسطى بعقد اجتماع نسواب

رؤساء الجمهوريات . كما عقدت اجتماعات دورية بين المؤسسات المعنية بتحقيق التكامل في أمريكا الوسطى ، بما فيها الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، والأمانة التنفيذية للمجلس النقدي لأمريكا الوسطى ، ومعهد أمريكا الوسطى للبحوث والتكنولوجيا الصناعية ، ومعهد أمريكا الوسطى للإدارة العامة ، ولجنة العمل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الوسطى التابعة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . والى جانب هيئات التعاون والتشاور هذه ، تقترح الخطة مطلبين رسميين جديدين . أولهما ، تنظيم هيئة للتوفيق بين وجهات النظر الوطنية ووجهة النظر الإقليمية ، وتحدد فيها أولويات برامج العمل الإقليمي . وثانيهما ، إنشاء هيئة قادرة على التوسط بين المستفيدين ومصادر التمويل المحتملة ، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف ، وقادرة على تقديم ضمانات لمشاريع التعاون المقترحة .

١٨٣ - ومن أجل تقديم الدعم المؤسسي ، يتعين إنشاء هيئة للتوفيق بين المستفيدين ومصادر التمويل المحتملة ، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف ، وكذلك تقديم ضمانات لمشاريع التعاون المقترحة . وتحقيقا لتلك الغاية ، وفي ضوء الخبرة المكتسبة في عقد اجتماعات المائدة المستديرة في مناطق أخرى ، يوصى باستخدام آلية مماثلة في أمريكا الوسطى . وينبغي أن يتكيف اجتماع المائدة المستديرة المعني بالبرنامج الخاص للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى بحيث يتلاءم مع بلدان أمريكا الوسطى الخمسة ، وكذلك مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف . وضمانا لحسن سير العمل وكفاية الاعداد فينبغي إنشاء لجنة تنفيذية (توجيهية) لاجتماع المائدة المستديرة يرأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتتألف من عدة وكالات دولية ، هي : البنك الدولي ، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، وصندوق النقد الدولي ، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وستكون اللجنة التنفيذية مسؤولة عن الأعمال التحضيرية وعقد اجتماعات المائدة المستديرة ، وكذلك عن ضمان إجراء تحليل لتطور اقتصادات المنطقة .

١٨٤ - ومن الجدير بالذكر أن اقتراح إنشاء تلك الهيئة يفترض مقدما وجود دعم وأعمال متابعة في عدة ميادين . وفي المقام الأول ، يتعين أن يكون هناك تحديد وتقييم منهجي للمشاريع والبرامج ذات الأولوية . وفي المقام الثاني ، يتعين أن يكون هناك ترتيب دائم لتقييم المتطلبات الشاملة من التعاون الخارجي استنادا الى تطور اقتصادات المنطقة والطرائق التي تقترح بها وتنفذ البرامج والمشاريع الإنمائية التي

تتألف منها الخطة . وفي المقام الثالث ، سيكون من الواجب الاضطلاع بأعمال ترويجية تؤدي الى تحديد مصادر التمويل الأنسب للاحتياجات التي تجسدت ، وكذلك بالنسبة للأموال والمسؤوليات المناظرة . وأخيرا يجب أن تكون هناك أعمال دعم تقتضيها الضرورة لدمج المواد اللازمة وتنظيم الاجتماعات الدورية التي يلزم عقدها .

١٨٥ - وفي هذا الصدد ، من الممكن تنظيم لجنة متابعة وتقييم للخطة الخاصة ، تتألف من ممثل رفيع المستوى عن كل بلد من بلدان أمريكا الوسطى والمنظمات الإقليمية المعنية بالتكامل (مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، والأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، والمجلس النقدي لأمريكا الوسطى) وعن لجنة العمل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الوسطى ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . ويرأس تلك اللجنة ممثل لأحد بلدان أمريكا الوسطى . ويمكن أن تعقد اللجنة والمحفل الذي يمثله اجتماع المائدة المستديرة اجتماعات مشتركة عندما تقتضي الظروف ذلك .

١٨٦ - ومن أجل الاضطلاع بهذه المهام ، سيكون من المستصوب أن تُحدد في اللجنة المسؤولين التي ستوكل الى كل منظمة من منظمات أمريكا الوسطى والمنظمات الدولية فيما يتعلق بوضع وتنسيق ومتابعة العناصر المختلفة التي تنطوي عليها الخطة الخاصة ، وذلك بهدف الاستفادة الى أقصى حد من خبرة هذه الهيئات وقدراتها المتخصصة في مجال تقديم المساعدة في مجالات عملها ، مما يؤدي الى توافر ازدواج الجهود والحفاظ في الوقت نفسه على الاتساق العام للأعمال .

الحواشي

- (١) انظر : CEPAL, La crisis en centroamérica: Orígenes, alcances y consecuencias (E/CEPAL/G.1261)
- (٢) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، "التخفيف من حدة الفقر الشديد في أمريكا الوسطى - وجهات نظر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية" ، شباط/فبراير ١٩٨٨ .
- (٣) هذا القانون لا ينطبق إلا على غواتيمالا والسلفادور وهندوراس وكوستاريكا .
- (٤) ترد معلومات أوفى في قائمة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المعبونة "المعاملة الجمركية والتدابير غير الجمركية المنطبقة على منتجات تهم بلدان السوق المشتركة لأمريكا الوسطى في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان" ، التي أعدتها أمانة مجموعة "غات" ، ١٩٨٨ .
- (٥) انظر : CEPAL, La pobreza y la satisfacción de necesidades en el Istmo Centroamericano (CEPAL/MEX/SEM/4/12), México, marzo de 1981
- (٦) انظر على سبيل المثال : PREALC, Cambio y polarización ocupacional en Centroamérica, San José, Costa Rica, 1985

مرفق

(١)
قائمة المشاريع

الموارد الخارجية المطلوبة
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة) البلد اسم المشروع

أولا - برنامج الطوارئ

الف - تقديم المساعدة الى اللاجئين والنازحين والعائدين

٢٩ ٩١٥	كوستاريكا	الرعاية الشاملة للسكان اللاجئين والنازحين الوافدين من الخارج الى منطقة الحدود الشمالية والمنطقة الاطلسية في البلد
١٩ ٨٤٨	السلفادور	برنامج انمائي للنازحين واللاجئين والعائدين (برودييري)
٦١٨	غواتيمالا	رعاية الاشخاص النازحين واعالتهم في مراكز الاستقبال
٣ ١٦٤	غواتيمالا	اعادة تنشيط التعاونيات الزراعية للنازحين
١ ٥٠٠	غواتيمالا	برنامج للأسر النازحة
٣ ١٨٧	غواتيمالا	انشاء صندوق دائر لتيسير شراء الأرض للنازحين والعائدين
٤ ٠١٠	غواتيمالا	تقديم المساعدة الى الارامل والايتم

(١) موجزات المشاريع الواردة هنا ستكون متاحة باللغتين الاسبانية والانكليزية .

الموارد الخارجية المطلوبة
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموارد الخارجية المطلوبة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	البلد	اسم المشروع
٧٢٥	غواتيمالا	شراء مواد البناء للنازحين
٢٤٠	هندوراس	ادماج لاجئي غواتيمالا في هندوراس
١٧٧	هندوراس	تحسين شبكة مياه الشرب في قرية خاكاليابا
١٦٨	هندوراس	تحسين شبكة مياه الشرب في منطقة كولومونكاغوا
٢ ٥٠٠	هندوراس	التحريج النشط وادارة الاحراج لتنمية السكان المحليين واللاجئين في انتيبوكا
٢ ٨١٢	هندوراس	التحريج لانتاج الطاقة الحيوية للنازحين من الداخل
٢ ٠٩٢	هندوراس	تنمية الحراج في لاموسكيتيا
١ ٥٠٠	هندوراس	التحريج لانتاج الحطب حول مخيمات اللاجئين في ميسا غراندي
٢ ٨٥٠	هندوراس	التحريج النشط وادارة الاحراج لتنمية السكان المحليين واللاجئين في إل برائيسو
٥ ٠٠٠	هندوراس	مشروع التوطين الريفي المتكامل للنازحين
٥٢	هندوراس	تحسين المساكن الريفية

الموارد الخارجية المطلوبة

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البلد	اسم المشروع
هندوراس	تعزيز المراكز الطبية ، والمستوصفات الطبية ، والعيادات المتنقلة
هندوراس	تحسين وسائل النقل وتوقي الكوارث
هندوراس	الاتات الزراعية وتنظيم صناعة الالبان
نيكاراغوا	ادخال تربية وتنمية جاموس الماء في نيكاراغوا
نيكاراغوا	التنمية الصحية في منطقة الساحل الاطلسي
نيكاراغوا	الرعاية الصحية في المستوطنات السكانية في الاراضي الواقعة بالاقاليم الاول والخامس والسادس وبالمنطقة الخاصة الاولى
نيكاراغوا	صحة وتعليم ورفاهية الطفل والام
نيكاراغوا	مشاريع انتاجية لقرى العائدين
نيكاراغوا	تطوير صيد الاسماك الحرفي على ساحل نيكاراغوا الاطلسي
نيكاراغوا	دعم التطوير الاقليمي للنقل النهري والنقل الساحلي في جنوب المحيط الاطلسي
نيكاراغوا	تشيد الهيكل الاساسي في مستوطنة ثيوتيكاسينتي الزراعية الريفية

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> <u>(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)</u>	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
١ ٥٢٧	نيكاراغوا	تقديم المساعدة الى النازحين والعائدين من أجل تأهيلهم واعادة ادماجهم
٤٣٥	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	التأهيل غير الرسمي من بُعد للعمل الانتاجي للاجئين والنازحين والعائدين
١١٢	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تحسين القدرة على ادارة الموظفين المسؤولين عن حماية اللاجئين والنازحين والعائدين وتقديم المساعدة اليهم
٤٦٤	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	ادماج المهاجرين في امريكا الوسطى اجتماعيا واقتصاديا
٦ ٩٥٨	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تدريب اللاجئين والنازحين في امريكا الوسطى واعادة توزيعهم
<u>١١٧ ٤٨٨</u>		المجموع الفرعي ، تقديم المساعدة الى اللاجئين والنازحين والعائدين

باء - المساعدة الغذائية

امريكا الوسطى : الاحتياجات من المنتجات الغذائية
(آلاف دولارات الولايات المتحدة)

المنتجات	كوستاريكا	السلغادور	غواتيمالا	هندوراس	نيكاراغوا	المجموع
ذرة بيضاء	-	-	-	١ ٨٦٦	-	١ ٨٦٦
ذرة صفراء	-	-	٣٧٣	٥ ٥٩٨	-	٥ ٩٧١
فاصوليا حمراء	-	٧ ٠٧٩	-	٣ ٣٠٣	٣٦ ١٤٤	٣٦ ٥٢٦
فاصولياسوداء	-	-	٩٤٤	-	-	٩٤٤
أرز ذهبي	-	٣ ٨٢٥	-	١ ٥٣٠	٣ ٨٢٥	٩ ١٨٠
سرغوم	-	-	-	-	١٠ ٩٨٨	١٠ ٩٨٨
زيت نباتي	-	٣ ٨٣٣	-	-	١٧ ٠٠٠	١٩ ٨٣٣
لبن مجفف	-	٣ ٠٠٠	-	٦٠٠	٤ ٨٠٠	٨ ٤٠٠
قمح صلد	-	-	٦٣٨	١ ٨٨٥	٣ ٥١٣	٥ ٠٣٦
مسلي	-	-	-	-	٥ ٠٤٠	٥ ٠٤٠
المجموع الفرعي ، المساعدة الغذائية	-	١٦ ٧٣٧	١ ٩٤٥	١٤ ٧٨٢	٧٠ ٣١٠	١٠٣ ٧٧٤

المصدر : الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى
بناء على المعلومات الواردة من البلدان ، ١١ شباط/فبراير ١٩٨٨ .

ملاحظة : أخذت المقادير التالية بالطن : ذرة ، ١٨٦,٦٠ ؛ فاصوليا ، ٤٧١,٩٠ ؛
أرز ذهبي ٣٨٢,٥٠ ؛ سرغوم ، ١٦٩,٥٧ ؛ زيت نباتي ، ٥٦٦,٦٧ ؛ لبن مجفف ، ٦٠٠,٠٠ ؛
قمح صلد ، ١٢٥,٦٠ ؛ مسلي ، ٢ ١٠٠,٠٠ .

الموارد الخارجية المطلوبة
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البلد

اسم المشروع

جيم - الاحتياجات الملحة من الطاقة

٢٨ ٤٠٠	كوستاريكا	تأمين توفير الطاقة الكهربائية لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ في كوستاريكا
٨١ ٠٠٠	السلفادور	تأمين توفير الطاقة الكهربائية القصيرة الأجل (١٩٨٨ - ١٩٨٩)
١٦ ٤٠٠	غواتيمالا	تأمين التزويد بالكهرباء على المدى القصير
٣١٠	هندوراس	عدد وآلات للتخطيط لتوزيع الطاقة الكهربائية
١ ٤٠٠	هندوراس	محطتان فرعيتان قوتهم ١٣,٥ ميجاوات و ٣٤,٥/٦٩ كيلوات
٣٣ ٥٠٠	نيكاراغوا	توفير الطاقة الكهربائية لنيكاراغوا في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩
٢٥٠	نيكاراغوا	تغيير شدة التيار من ١٣٨ الى ٢٣٠ كيلوات على خط الاتصال بين هندوراس ونيكاراغوا
<u>١٧٠ ٣٦٠</u>		<u>المجموع الفرعي ، الاحتياجات الملحة من الطاقة</u>
<u>٢٩١ ٥٣٢</u>		<u>المجموع ، برنامج الطوارئ</u>

الموارد الخارجية المطلوبة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البلد

اسم المشروع

ثانيا - برنامج العمل الفوري

الف - الديون الخارجية

١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ - ديون لعملاء خصوصيين (أ) تأشير مبادلة الديون بأسعار السوق (بافتراض خمس تقريبي يبلغ ٥٠ في المائة)
٥٠٠ ٠٠٠	(ب) مساهمات خارجية ، تعادل مدفوعات الفوائد لفترة ثلاث سنوات لانشاء صندوق ضمان الفوائد (بافتراض رسوم على الفوائد تبلغ ١٠ في المائة تطبق على الديون المخصصة)
	٣ - الديون الثنائية (أ) تأشير التخفيف الناجم من فترة السماح (لفترة ثلاث سنوات ، مع الأخذ بعين الاعتبار المدى الزمني لثلاث سنوات) : ١ ٧٥٠ ٠٠٠ دولار امريكي

الموارد الخارجية المطلوبة
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البلد	اسم المشروع
	(ب) قد يترتب على ذلك أثر غير محسوب ناجم عن تحسين الصورة العامة للديون وأثر مشابه ناجم عن إعادة تدوير خدمة الديون ومع ذلك ، وبمقدار توفر فترة سماح سارية ، قد تكون إعادة التدوير غير لازمة أثناء فترة السماح ، وسيندرج جزئياً أثر تحسين الصورة العامة ، للديون الثنائية
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	<u>المجموع الفرعي ، الديون الخارجية</u>

باء - تمويل لانعاش السوق المشتركة لأمريكا الوسطى

٢٥٠ ٠٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	توفير السيولة للسوق المشتركة لأمريكا الوسطى
٢٥٠ ٠٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تعزيز صندوق الاستقرار المالية في أمريكا الوسطى
٦٠٠ ٠٠٠		<u>المجموع الفرعي ، السوق المشتركة لأمريكا الوسطى</u>
٢ ٦٠٠ ٠٠٠		<u>مجموع برنامج العمل الغوري</u>

الموارد الخارجية المطلوبة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البلد

اسم المشروع

ثالثا - برنامج الانعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية

ألف - الانعاش الاقتصادي

١ - تمويل برامج انعاش الصناعة واعادة تحويلها

٤١ ٠٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	برنامج امريكا الوسطى للانعاش الصناعي
١ ٠٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تقديم الدعم لصياغة وتنسيق وتنفيذ السياسات والبرامج دون الاقليمية المتعلقة بالتحويل الصناعي وبترويج الصادرات الصناعية والصناعية - الزراعية
<u>٤٢ ٠٠٠</u>		<u>المجموع الفرعي ، برامج انعاش الصناعة واعادة تحويلها</u>

٢ - تنمية المزارع

٢٠ ٠٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	البرنامج الاقليمي للبذور المحسنة
--------	---	----------------------------------

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
٢٥ ١٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	البرنامج الاقليمي لانتاج الشحوم والزيوت النباتية الصالحة للطعام
٣٠ ٤٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	برنامج أمريكا الوسطى لتربية الاحياء المائية والبحرية والاصحاح البيئي
٥٢ ٦٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	برنامج أمريكا الوسطى للري والصرف وحفظ التربة
٢٢ ٥٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	برنامج أمريكا الوسطى للصناعات الزراعية
٥٢٢	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	انتاج تجريبي للقاحات المستخدمة في التشبث البيولوجي للمنتروجين في البقول

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
١٥٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تخفيض الفاقد في الحبوب الأساسية في فترة ما بعد الحصاد
١ ٣٥٦	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	التأهيل لدعم تنمية الزراعة المروية في أمريكا الوسطى
١ ١٠٣	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	التعاون التقني المتبادل في مجال سياسة المزارع في أمريكا الوسطى
٤ ٠٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	البرنامج دون الاقليمي للبحوث الزراعية في أمريكا الوسطى
٤٥٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تحسين إنتاج المحاصيل الغذائية في أمريكا الوسطى

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
٢٥٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	زيادة الانتاجية الزراعية من خلال الاكتفاء الذاتي في انتاج التقاوي
٥ ٠٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تحسين أسس الانتاج الزراعي من خلال الري والصرف في بلدان أمريكا الوسطى
٨٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	التبادل التقني والتأهيل في المجالات ذات الاولوية في أمريكا الوسطى في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، من خلال شبكات التعاون التقني
٢ ٧٢٥	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	إنتاج وإدارة وتجهيز وتصدير الفواكه والبقول والخضروات الاستوائية في أمريكا الوسطى
٥٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	الإدارة المتكاملة للمبيدات الحشرية في مجال انتاج القطن

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
٧٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	الادارة المتكاملة للمبيدات الحشرية في مجال انتاج الخضروات
٢ ٥٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	المشروع دون الاقليمي في تكنولوجيا التقاوي
١٥٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	توسيع تغطية خدمات الارشاد الريفي للتعجيل بعملية اعتماد التكنولوجيا في المزارع
٢ ٤٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	التحكم المتكامل في ذباب الفاكهة وتحسين بساتين الفواكه
١ ٦١٤	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تتمية الصادرات الزراعية غير التقليدية

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
٨٥٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تحسين التسويق وتشجيع التجارة داخل المنطقة من خلال شبكة من الأسواق الرئيسية للمواد الغذائية
٢ ٤٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	إنشاء مراكز متكاملة صغيرة للمخازن التجريبية المستخدمة في ادارة وتجفيف وتخزين وتسويق الحبوب على مستوى صغار المزارعين ومتوسطيهم
١ ٣٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	حملة تأهيل في تكنولوجيا حفظ الحبوب بعد الحصاد على مستوى صغار المزارعين في أمريكا الوسطى لزيادة امدادات المواد الغذائية وتحسين تسويق الحبوب
٦٤٤	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	دعم الأمانة العامة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ولجنة دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى في مجال تحليل سياسات تصدير واستيراد الحبوب الأساسية
٢ ٧٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تعزيز خدمات الصحة البيطرية والبحث والتشخيص في أمريكا الوسطى

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
٢ ٥٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	إسهام صغار الحيوانات في اقتصاد المنتج الريفي الصغير في أمريكا الوسطى
١ ٣٥٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تحسين إنتاج الحليب واللحوم في المزارع الصغيرة بأمريكا الوسطى
٥٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	الإدارة المتكاملة للأحواض المائية في أمريكا الوسطى
٨٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	إدارة حيوانات الغابات من أجل التنمية الريفية في أمريكا الوسطى
١ ٠٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تخفيف حدة التوترات الاجتماعية والإيكولوجية المتملة بالتقنيات الزراعية - الحراجية

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
٩٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تعزيز تربية الأحياء المائية في الريف بما في ذلك إنعاش أحواض تربية الأسماك
٢ ٨٥٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تنمية ميد الأسماك على المستوى الصغير في أمريكا الوسطى
١ ٣٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	استغلال الموارد السمكية البحرية في المحيطين الهادئ والاطلسي
<u>١٩٥ ٧١٥</u>		<u>المجموع الفرعي ، تنمية المزارع</u>
٦٤٦	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	٢ - <u>الامتيازات التجارية</u> الافضليات التجارية الممنوحة لأمريكا الوسطى

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
٢٠٠ ٠٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	٤ - <u>إعادة بناء الهيكل الأساسي</u> <u>المادي في أمريكا الوسطى</u> تحديث الطريق العابر لأمريكا في أمريكا الوسطى
١٩ ١٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	استبدال الشريان الاقليمي للاتصالات السلكية واللاسلكية في أمريكا الوسطى
٥٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تطوير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في أمريكا الوسطى عن طريق التمييز المؤسسي لمصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي واللجنة التقنية للاتصالات السلكية واللاسلكية لأمريكا الوسطى
<u>٢١٩ ٦٠٠</u>		<u>المجموع الفرعي ، الهيكل الأساسي المادي لأمريكا الوسطى</u>
٢ ٠٠٥	كوستاريكا	٥ - <u>الاستثمارات في قطاع الطاقة</u> قطع غيار كهربائية وميكانيكية للميانة الوقائية والتصحيحية للمحطات الكهربائية الحرارية
١٠٠	كوستاريكا	تدريب الافراد على الكهرباء والميكانيكا لتشغيل المعدات المركبة في محطات توليد الكهرباء في معهد كهرباء كوستاريكا

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
١ ٤٨١	كوستاريكا	بناء ورشة لتصليح معدات محطات توليد الكهرباء
٧٠٠	كوستاريكا	تصليح شامل لوحدة الفاز رقم ٤ بمصنع سانت أنطونيو الحراري
٣ ٢٨٢	كوستاريكا	الاحتياجات من محولات القدرة للشبكة الكهربائية في كوستاريكا
٣ ٣٥٠	السلفادور	تفتيش واصلاح المحركات المولدة للكهرباء في محطة ميرافال الحرارية الرئيسية
١ ٥٠٠	السلفادور	اصلاح أساسي في عنفة الوحدة الثالثة في محطة أهواتشابان للطاقة الحرارية الأرضية ، وقوتها ٣٥ ميغاوات (شركة فوجي إلكترويك)
٤ ٠٠٠	السلفادور	إصلاح غلايات الوحدات ١ و ٢ في أكاخوتلا ، وابدال المواسير
٥٠٠	السلفادور	إبدال المنظمات الأوتوماتية للغلطية الوحدات رقم ١و٢و٣و٤و٥ التابعة لمحطة "٥ تشرين الثاني/نوفمبر"
٥٥	السلفادور	فحص كفاءة الطاقة في المحطات الحرارية الكهربائية من قبل اللجنة التنفيذية للطاقة الكهرومائية لنهر ليمبا

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
٥٤٢	السلفادور	التحكم الاوتوماتي في غلاية تابعة للمحطة الحرارية الكهربائية في أكاخوتلا
٦٨١	السلفادور	وحدات تقوية للمحطتين الفرعيتين صويابانفو وسان أنطونيو أباد
٨ ٣٣٧	السلفادور	حفر الآبار والربط فيما بينها في حقل أهواتشابان للطاقة الحرارية الأرضية
٣ ٥٠٠	السلفادور	إنشاء وحدة ثنائية الدورة في محطة أهواتشابان
٣٠٠	السلفادور	تعديل معدات المراقبة في محطة الطاقة الكهرومائية في سيرون غراندي
٥٦٠	السلفادور	تركيب أجهزة فولطائية ضوئية لشبكة اتصالات اللجنة التنفيذية للطاقة الكهرومائية لنهر ليمبا
١ ٨٤٤	السلفادور	تبديل المحطة الرئيسية لشبكة التحكم السوري في مركز تشغيل الشبكة
٤ ٨٠٠	السلفادور	التوليد الكهربائي المشترك اعتبارا من شغل قصب السكر

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
٢ ٠٠٠	غواتيمالا	اقامة بوابات ننف قطرية في سد بويبلو فييخو (تشيهو)
٢ ٧٠٠	غواتيمالا	محطة نموذجية لتوليد الطاقة الحرارية الأرضية قوتها ٥ ميغاوات (ثونيل الاول)
٧ ٢٠٠	غواتيمالا	تحسينات لمحطة كهرومائية على نهر ريو هوندو
١ ٦٠٠	غواتيمالا	إدخال مياه الحوض الأعلى لنهر ريو كاهابون في بحيرة سد بويبلو فييخو
٦ ٧٥٠	غواتيمالا	تشيد المحطة الفرعية سان سيباستيان ريؤو
٣٠٠	غواتيمالا	تخطيط الشبكة الكهربائية الوطنية
٢٥٠	هندوراس	تركيب أجهزة موازنة للقدر في المولدات الكهربائية الأربعة في إل كاخون
٩ ٠٠٠	نيكاراغوا	مشروع إصلاح الشبكة المترابطة الوطنية
مستحدد فيما بعد	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	دعم صياغة أنشطة مجلس كهربة أمريكا الوسطى وبدشها
<u>٦٦ ٢٣٩</u>		<u>المجموع الفرعي ، الاستثمارات في قطاع الطاقة</u>

اسم المشروع البلد الموارد الخارجية المطلوبة
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

باء - التنمية الاجتماعية

٢٥٦ ٠٠٠		١ - الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية ٢ - الصحة
٨٠ ٠٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	برنامج أمريكا الوسطى لتوفير المياه والاصحاح البيئي
٢ ٥٦٨	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	برنامج لتمييز ادارة النفايات الملبة في امريكا الوسطى
١ ٠٨٢	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	برنامج لاصلاح شبكة مياه للشرب ومرافق صحية في حالة سيئة للغاية
٤ ٢٩٤	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	برنامج لتنمية الموارد التكنولوجية البشرية والمعلوماتية لمؤسسات المياه والمرافق الصحية

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
١١ ١٦٥	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	إجراء البحوث بشأن توفير مياه الشرب
٥٢٧	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	دراسة بشأن إنتاج وتسويق المواد الكيميائية والأدوات والأجهزة الشائعة الاستعمال في شبكات المياه والمرافق الصحية
<u>٩٩ ٧٣٦</u>		<u>المجموع الفرعي ، الصحة</u>
٤٢٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	٣ - التعليم تطوير المباني التعليمية في أمريكا الوسطى وإعادة تشييدها
٥ ١٦٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	٤ - تعزيز القدرة الانتاجية للقطاعات الهامشية (٤) العمل العمل والدخل من أجل التنمية

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
٧٤٢	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	برنامج استثنائي لتأهيل العاملين في القطاع غير الرسمي بغية إدماجهم في الأنشطة الانتاجية
٤٥٤	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	التدريب التقني لمعلمي معاهد التدريب المهني
٩٩	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	طرق وتقنيات لتشخيص وتنظيم أنشطة التدريب المهني
٦ ٩١٧	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	علاقات العمل من أجل السلم وتنمية الديمقراطية
١ ٥٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	ادارة العمل من أجل السلم وتنمية الديمقراطية

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
٨٢٤	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	اجراءات تعاونية في مناطق الفقر المدقع
١ ٢٢٨	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تأهيل المعوقين وإيجاد عمل لهم
٢ ٠١٦	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	المركز الاقليمي لمعلمي التدريب المهني
٤ ٠١٢	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تدريب الجماعات الريفية الفقيرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وإعادة البناء
<u>٢٣ ٩٦٢</u>		<u>المجموع الفرعي ، العمل</u>
٣٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	(ب) الامن الغذائي جعل المياه صالحة للشرب في المناطق الريفية باستعمال المرشحات الامطناعية (من الخزف أو الفخار)

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
١٥٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	إنتاج المواقد المحسنة في القطاع الخاص
٨٤ ٠٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	برنامج اقليمي لتمويل مشاريع التنمية الريفية المتكاملة
٢٥٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	اصباغ والوان طبيعية لصناعة الفنون
٤٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تكنولوجيا ملائمة للفقراء
<u>٨٥ ٠٠٠</u>		<u>المجموع الفرعي ، الامن الغذائي</u>

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
٢٩٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	٥ - السياحة تنمية الجولات السياحية المتكاملة
٨٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	إنشاء تأمين سياحي مشترك
٢٥٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	المركز دون الاقليمي للتدريب المهني
١٢٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	ترويج صورة سياحية مشتركة لأمريكا الوسطى
<u>٧٤٠</u>		<u>المجموع الفرعي ، السياحة</u>

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
ستحدد فيما بعد	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	٦ - تعزيز وتطوير التعاونيات برنامج للتمويل والتعاون التقني من أجل تطوير التعاونيات الصغيرة للخدمات والانتاج
٨ ٠٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تعزيز المؤسسات العامة ودعم المنظمات غير الحكومية من أجل تنمية واستخدام وصيانة الموارد الطبيعية المتجددة
١٥ ٠٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تحديث ودعم الفنون والصناعات الخفيفة والصغيرة في إطار التكامل في أمريكا الوسطى الطبيعية المتجددة
١١٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	صناعة مصائد الأسماك التي يعمل فيها أفراد مستقلون
<u>٢٣ ١١٠</u>		<u>المجموع الفرعي ، التعاونيات</u>

<u>الموارد الخارجية المطلوبة</u> (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	<u>البلد</u>	<u>اسم المشروع</u>
٣٦٥ ٠٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	جيم - مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي المشتركون من خارج الاقليم
٢ ٠٠٠	السلفادور غواتيمالا كوستاريكا نيكاراغوا هندوراس	تنقيح وإعداد السياسات الائتمانية وتصميم الآليات التمويلية والتشغيلية
<u>٣٦٧ ٠٠٠</u>		<u>المجموع الفرعي ، مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي</u>
<u>١ ٣٧٩ ١٦٨</u>		<u>المجموع ، برنامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية</u>
<u>٤ ٣٧٠ ٦٩٠</u>		<u>المجموع الكلي</u>
